

تشيع القائد

وداع القائد... عهد لا ينكسر
العراق يودّع قائداً خدم الأمة بصدق وإخلاص



١٠٧
العدد

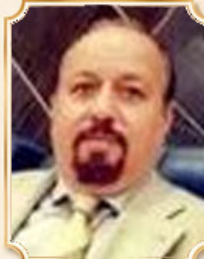
مجلة أسبوعية تحليلية



ادهم البهادلي
رئيس تحرير وكالة الحشد



صادق سعدون البهادلي
كاتب مقالات إسلامية



أ.د. ضياء واجد المهندس
استاذ جامعي



د. حسين حيدر الجزائري
دكتوراه في اقتصاديات النقل



محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي
اكاديمي في جامعة الأنبار



د. هيثم الخزعلي
وزارة تنمية اقتصادية وتخطيط



أياد الإمارة
أستاذ جامعي، كاتب ومحلل



رياض الفرطوسي
صحفي وإعلامي عراقي



عدنان جواد
كاتب و محلل



د. محمد الحمامي
استاذ جامعي



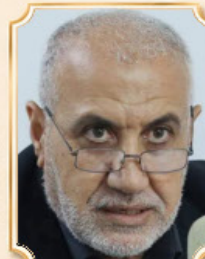
ابراهيم الدهش
المشرف العام لبرلمان



د. اوراد كمونة
كلية العلوم السياسية



جاسم محمد جعفر
وزير الشباب والرياضة



د. محمد خليل مصلح
مستشار سابق وزارة الداخلية



ناجي الفززي
باحث سياسي واقتصادي



تشجيع السيد الشهيد المعظم ... الحدث الذي استوقف العالم

ادهم البهادلي

تشجيع القائد علي خامنئي يمثل تشجيع شهداء الاسلام في وجه الظلم والصهيونية

صادق سعدون البهادلي

أموالنا.. في بيوت حكامنا..

أ.د ضياء واجد المهندس

“تداعيات قرار (FATF) لإدراج العراق ضمن القائمة الرمادية”

د. حسين حيدر الجزائري

العراق بين الثروة الكبيرة والنتائج الصغيرة: في ظل الفساد المالي والإداري

محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي

دماء الخامنئي كدماء الحسين تصنع التاريخ من جديد

د. هيثم الخزعلي

لا أقول وداعاً لـ “قائد الشهداء” وأقول إلى لقاء قريب جداً

إياد الإمارة

زلزال العشق الأخير من عباءة الخميني إلى كفن الخامنئي

رياض الفرطوسي

نهاية الأنظمة الفاسدة سنة كونية والنظام الحالي في العراق هو التالي...

عدنان جواد

استفتاء الملايين في رحيل القائد: الحشود التي أذهلت ترامب وكذبت رهاناته

د. محمد الحمامي

مكافحة الفساد والمفسدين، الزيدي ودور المؤسسات في ترسيخ سيادة القانون في العراق

ابراهيم الدهش

النجف الأشرف وكريلاء في مراسم التشييع الكبرى: الأبعاد الدينية والسياسية

د. اوراد كمونة

الخماني..... العشق الصادق

جاسم محمد جعفر

دلالات مراسم التشييع في العراق الامام الشهيد جثمان وروح

د. محمد خليل مصلح

إعادة هندسة السلطة القضائية.. ماذا تعني قرارات القاضي فائق زيدان؟

ناجي الغزي



تشيع السيد الشهيد المعظم الحدث الذي استوقف العالم



ادهم البهادلي

قراءة تحليلية في الاهتمام الإعلامي العالمي ودلالاته



طهران - مشهد المراسم المليونية

اهتمام إعلامي عالمي مركز على طهران



- تغطيات واسعة في مختلف القارات
- نشرات إخبارية وتقارير مباشرة
- تحليلات ورؤى متنوعة
- تفاعل جماهيري عبر المنصات

1 لماذا أصبح الحدث عالمياً؟



حشود مليونية

حضور جماهيري واسع فرض نفسه على التغطيات.



رسائل سياسية

المشهد تجاوز الحزن إلى دلالات سيادية وإقليمية.



تنظيم ميداني

كثافة المشاركة أبرزت القدرة التنظيمية.



رمزية ثقافية

الرايات والمشهد الشعائري حملاً معنًى المقاومة والوفاء.

2 زوايا التغطية الإعلامية



رويترز

ركزت على امتلاء الشوارع واتساع المشاركة.



أسوشيتد برس

أبرزت التنظيم الميداني وشدة الاكتظاظ.



بي بي سي

قرأت الحدث بوصفه مشهداً تتقاطع فيه العاطفة والسياسة.



الفارديان

اعتبرت المراسم رسالة سياسية واضحة إلى العالم.



الجزيرة

شدت على ضخامة الحشد واستثنائية المشهد.



نيويورك تايمز

وصفت الشوارع بأنها شديدة الازدحام بالمعزين.



سي إن إن

لفتت إلى رمزية الرايات الحمراء وروح المقاومة.



الإيكونوميست

رأت أن حجم المشاركة تجاوز التوقعات.

3 القاسم المشترك بين التغطيات

زوايا مختلفة

توجهات متنوعة

مصالح متباينة

سياقات متباينة



رغم اختلاف الزوايا التحريرية، اتفقت التغطيات على أن المراسم حدث استثنائي عالمي وأن الحشود كانت السمة الأبرز.



طهران في مركز المشهد العالمي



حجم الحشود فرض نفسه على العدسات



الحدث تجاوز طابعه المحلي



المراسم حملت رسائل سياسية واجتماعية



المشهد دخل الذاكرة الإخبارية والسياسية

4 ما الذي أبرزته التغطيات؟



مراسم التشيع



حشود ضخمة



اهتمام إعلامي واسع



تحليلات دولية



رسائل سياسية واجتماعية



حدث عالمي

5 تسلسل التأثير الإعلامي



مراسم التشيع



حشود ضخمة



اهتمام إعلامي واسع



تحليلات دولية



رسائل سياسية واجتماعية



حدث عالمي

6 مؤشرات سريعة

8+

وسائل إعلام دولية بارزة في المتابعة

1

محور عالمي للخبر: طهران

4

محاور تفسير رئيسية: الحشد، التنظيم، الرمزية، الرسائل

24/7

متابعة متواصلة عبر الأخبار والتقارير والتحليلات

الخلاصة

تحول تشيع السيد الشهيد المعظم من مراسم وداع إلى حدث إعلامي عالمي. فقد جمعت التغطيات الدولية رغم اختلاف توجهاتها، على ضخامة الحشود واتساع الدلالات السياسية والاجتماعية، ما جعل طهران في ذلك اليوم وجهة أنظار العالم.

الرسالة الكبرى:

الأحداث ذات الجذور الشعبية والرمزية العميقة قادرة على تجاوز حدود المكان لتصبح جزءاً من الذاكرة العالمية.

تشيع السيد الشهيد المعظم ... الحدث الذي استوقف العالم

أدهم البهادي

الإسبوعية

تدبر العظمى

سنة

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

القوة الداخلية، وبقدرة النظام الإيراني على حشد جمهوره وإظهار تماسكه أمام خصومه الإقليميين والدوليين. رويترز واتساع المشاركة الشعبية أشارت وكالة رويترز، بحسب ما ورد في التغطيات المتداولة، إلى أن شوارع طهران امتلأت بأعداد كبيرة من المعزين الذين شاركوا في إحياء ذكرى القائد الراحل. وركزت الوكالة على امتداد الحشود داخل العاصمة، وعلى الزخم الذي رافق مراسم التشيع منذ بدايتها. ويكشف اهتمام رويترز بهذا الجانب أن حجم المشاركة كان العنصر الأكثر وضوحاً في المشهد. فحين تحول الجموع البشرية إلى كتلة ممتدة في الشوارع والميادين، يصبح الحدث صعب التجاهل، حتى بالنسبة إلى المؤسسات التي تتعامل عادة مع التطورات الإيرانية من منظور سياسي وأمني حذر. أسوشيتد برس والتنظيم الميداني أما وكالة أسوشيتد برس، فقد ركزت بصورة أكبر على الجانب الميداني والتنظيمي للمراسم. ولفتت إلى الازدحام الشديد الذي شهدته طرق العاصمة، وإلى دعوات المسؤولين للمشاركين إلى التحرك ببطء وحذر لتجنب التدافع. ويعكس هذا التركيز طبيعة التحديات التي فرضها التجمع الهائل على الأجهزة المنظمة. فإدارة ملايين المشاركين، وتأمين طرق مرور الجنائز، وتوفير الخدمات الطبية الانسانية الحركية، وتوفير معقدة في حدث بهذا الحجم. ومن هنا، تحولت التفاصيل التنظيمية نفسها إلى دليل إضافي على كثافة الحضور واتساع نطاق المشاركة.

قراءة هيئة الإذاعة البريطانية:

رأت هيئة الإذاعة البريطانية أن المراسم تجاوزت الطابع الجنائزي التقليدي، وتحولت إلى مشهد تداخلت فيه العاطفة بالسياسة. فقد حملت أجواء الحزن والوداع، إلى جانب بعدها الإنساني، رسائل تتعلق بموقع إيران صراعها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وباستمرار النهج السياسي الذي مثله الإمام الخميني خلال سنوات قيادته. ومن هذا المنظور، لم تكن الجماهير تودع شخصية دينية وسياسية فحسب،

بل كانت تعلن تمسكها بجملة من القيم والمواقف المرتبطة بالاستقلال والمقاومة ورفض الهيمنة الخارجية. ولذلك بدت مراسم التشيع، في قراءة بعض المحللين، بمثابة استفتاء شعبي رمزي على استمرار هذا المسار بعد رحيل قائده. الغارديان ورسالة السيادة:

وصفت صحيفة الغارديان مراسم التشيع بأنها حملت رسالة واضحة إلى العالم مفادها أن إيران تمثل «خطأ أحمر». ويشير هذا التعبير إلى البعد السيادي والسياسي الذي اكتسبه الحضور الجماهيري، ولا سيما في ظل التوترات الإقليمية والضغط الدولي. فالحشود لم تظهر في الإعلام باعتبارها كتلة حزينة فقط، بل باعتبارها قوة رمزية أرادت التأكيد أن الدولة الإيرانية ومؤسساتها وقادتها لا يمكن التعامل معهم بمعزل عن قاعدتهم الشعبية. وقد أسهمت هذه القراءة في نقل الحدث من إطار الرثاء إلى إطار الصراع على النفوذ والهوية والقرار السياسي المستقل.

الجزيرة وضخامة التجمع:

سلطت قناة الجزيرة الضوء على ضخامة المراسم، وقدمتها بوصفها واحداً من أكبر التجمعات البشرية التي شهدتها طهران. وركزت تغطيتها على امتداد الحشود، وتدفق المشاركين من مختلف المناطق، والأجواء التي جمعت بين الحزن والبهجة السياسية والدينية. وقد منحت الصور المباشرة التي بثتها القناة المشاهد العربي والدولي فرصة لمعينة حجم الحدث من زوايا متعددة. كما ساعدت التغطية الحية على تحويل مراسم التشيع إلى حدث متواصل تابعته الجماهير خارج إيران، لا إلى خبر قصير يمر في نشرات الأخبار. نيويورك تايمز والمشهد الجماهيري أما صحيفة نيويورك تايمز، فقد ركزت على ازدحام شوارع العاصمة واتساع المشاركة. واعتبرت المشهد واحداً من أبرز التجمعات الجماهيرية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة. كما اهتمت بدراسة العلاقة بين الحشود والواقع السياسي الإيراني، وما إذا كانت المشاركة تعكس حالة تعبئة مؤقتة مرتبطة بالوفاء، أم تعبر عن قاعدة اجتماعية وسياسية أعمق.

وتكشف هذه المقاربة أن الإعلام الأمريكي لم ينظر إلى المراسم بوصفها حدثاً عاطفياً فقط، بل حاول قراءتها في سياق مستقبل السلطة الإيرانية، وانتقال القيادة، ومدى قدرة المؤسسات القائمة على المحافظة على تماسكها بعد غياب شخصية مركزية. شبكة CNN ورمزية الرايات الحمراء توقفت شبكة CNN عند الرايات الحمراء التي رفعها عدد من المشاركين، وفسرتها باعتبارها رمزاً للثأر والانتقام وامتداداً لثقافة الشهادة والمقاومة. ومنحت هذه الرمزية المراسم بعداً ثقافياً وعقائدياً يتجاوز الشكل الخارجي للحدث. فالراية الحمراء في الذاكرة الدينية والسياسية لا تمثل لوناً عابراً، بل تشير إلى دم لم يؤخذ بثأره، وإلى استمرار المواجهة وعدم انتهاء القضية برحيل صاحبها. ولذلك تحولت هذه الرايات، في عدسات الإعلام، إلى اختصار بصري للرسائل التي أراد المشيعون توجيهها إلى الخصوم والحلفاء معاً. تغطيات إسرائيلية وأوروبية وروسية نقلت صحيفة تايمز أوف إسرائيل أن شوارع طهران كانت مكتظة منذ ساعات الصباح الأولى، وهو ما أكد قدرة الحدث على فرض نفسه حتى على وسائل الإعلام التي تختلف جذرياً مع إيران في توجهاتها السياسية. وركزت الصحيفة على الحضور المبكر والواسع، وعلى ما يمكن أن يحمله من دلالات في ظل الصراع الإيراني الإسرائيلي. أما مجلة الإيكونوميست، فقد رأت أن حجم المشاركة تجاوز توقعات كثير من المراقبين، ودفع إلى إعادة النظر في بعض التقديرات المتعلقة بحجم التفاعل الشعبي مع القيادة الإيرانية. وفي المقابل، اهتمت وكالة ربا نوفوستي الروسية بهتافات الوداع ومظاهر التأثر، وصورت المشهد باعتباره وداعاً جماهيرياً لقائد ترك أثراً واضحاً في تاريخ بلاده والمنطقة. اختلاف الزوايا ووحدة النتيجة تكشف قراءة التغطيات الدولية أن كل مؤسسة إعلامية اختارت زاوية تنسجم مع اهتماماتها وخلفيتها السياسية. وبعضها اهتم بالرسائل السياسية، فيما أبرز آخرون الرموز الدينية والثقافية، أو بحثوا في مستقبل إيران بعد رحيل قائدها.



تشيع القائد علي خامنئي يمثل تشيع شهداء الإسلام في وجه الظلم والصهيونية



صادق سعدون البهادلي

تشيع علي خامنئي ونداء الأمة

حين يرتفع صوت الشهادة، فإنه لا يعبر عن صوت فرد واحد، بل يتحول إلى نداء أمة كاملة تقف في وجه الباطل مهما تجبر.



تشيع الشهيد وتجديد العهد

لا يمثل الحديث عن تشيع الشهيد علي خامنئي في ساحة الصراع مع الصهيونية حدثاً عابراً، بل يعبر عن تجديد العهد مع الله.

وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ

(آل عمران: 169)



أولاً: كسر القالب التقليدي للحدث السياسي (الأبعاد الجيوسياسية)

تسييس الطقس البنيوي

الطقس الجانزي أداة تعبيرية واعية لرفض سياسات الهيمنة. وتأكيد الهوية السياسية الدينية العابرة للمقاربات الوطنية الضيقة.



من الواقعة إلى الرمز

يتحول القباب أو الأهداف من واقعة أمنية مجردة إلى محفز فكري للأمة لإعادة قراءة موازين القوى الدولية والإقليمية.



حدث يرتبط بالمعادلات الفكرية

يرتبط الحدث بنوعياً بقضايا الأمة الكبرى: فلسطين، المقاومة، التحرر الإقليمي، ومقاتلة الهيمنة الدولية.



ثانياً: القضاء العراقي كبنية بنيوية لتداخل الذاكرة والمقدس



الذاكرة الحوزوية والمرجعية النجف الأشرف مركز الثقل الروحي والفقه التاريخي للأمة.



جغرافيا الأضرحة والمزارات المقدسة القرب من العتبات المقدسة يستدعي قيم التضحية والشهادة والمظلومية التاريخية.



أدب المقاومة الطقسي تماشى العاطفة الدينية مع الوعي السياسي، لتحول المراتبي والهتافات إلى أدوات تعبئة فكرية وثقافية.



ثالثاً: المقاربة الثلاثية للأهمية الطقسية والهوياتية

المستوى الهوياتي (صهر الذات)

إعادة صياغة الهوية من خلال الطقس الشعبي الذي يذيب الفوارق الجغرافية ليعيد إنتاج هوية إسلامية موحدة تتمحور حول المشتركات الروحية والسياسية.

المستوى الجيوسياسي (صناعة الرسالة)

ترسل الجنازة رسالة دلالية إلى القوى الدولية الفاعلة: أن النسيج الفكري والمبدائي متصل لا تمزقه الحدود، وأن غياب الرموز يضاعف أثرهم التعبوي في الأجيال.



المستوى المعرفي (استنهاض الضمير الجمعي)

يعمل الحدث كمحفز فكري يستنهض الضمير الديني والسياسي لدول المنطقة، محولاً مشاعر الفقد إلى دافع ثقافي يدعم القضايا المصرية.



الصراع مع المشروع الصهيوني: معركة الحق والباطل

قال الله تعالى:

وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ (الأنفال: 39)



لا يجتمع نور التوحيد مع ظلام الاحتلال، ولا تستطيع الأمة تجاهل ظلم واضح ومعلن.



نهج أهل البيت ورفض الظلم

قال الإمام الحسين عليه السلام:

«إني لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي».



جنازة تتحول إلى منبر للحق



نداء مستمر إلى الثبات والصبر حتى يتحقق وعد الله.



صوت يواجه كل ظالم، ودعوة مستمرة للحق.



يبقى جنازته منبراً للحق، محفزاً لتجديد الالتزام بطريق الحق.

امتداد ثورة كربلاء ووحدة القلوب

قال الله تعالى:

إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (محمد: 7)



تشيع الشهيد امتداد لشهداء الإسلام وثورة كربلاء.



الدم ينتصر على السيف، والحق باق رغم محاولات الباطل.



تتوحد القلوب، وتعلو راية «لا إله إلا الله» الرافضة للظلم والطغيان.



النصر وعد إلهي لا يتخلف.

التشيع: بيعة جديدة مع الله



• بيعة تؤكد الاستمرار في طريق الحق وعدم التخلي عن المبادئ.
• الثبات في مواجهة الظلم وتمسك بالأمل.
• النصر وعد إلهي لعباده الصالحين.

لوعة فقدان الشهيد



• رمز تتجسد فيه تضحيات شهداء الإسلام وشهداء الظلم.
• كربلاء تعود من جديد بدموعها ووجعها القديم المتجدد.
• لا يبقى مسلم إلا ويجد نفسه أمام موقف.

دم الشهيد ورسالة خالدة



الحق

• الدم ينتصر على السيف، والحق لا يموت برحيل الرجال.
• غياب القائد ليس نهاية، بل قوة معنوية تتجاوز الحدود.
• القيم التي يحملها تستمر في المواقف والذاكرة.

المشاركة بالقلب والدعاء



• من لم يدرك التشيع بجسده، يدركه بقلبه.
• من لم يش في الجنازة، يرافقه بدعائه.
• الفاتحة والدعاء مشاركة في العهد، والأمة لم تمت.

سلام على الشهيد

سلام عليك يوم ولدت، ويوم جاهدت، ويوم استشهدت، ويوم تبعث حياً مع الصادقين.

قال الله تعالى:

وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ (البقرة: 154)



وجع الرحيل ومسئولية الصامتين



• أي وجع يترك هذا الرحيل؟
• أي نار تشتعل في الصدور بعد الغياب؟
• دم الشهيد ليس دم رجل واحد، بل صرخة أمة.
• غيابه ليس غياب شخص، بل زلزال يهز ضمائر المتخاذلين.

شهيد الطوائف المقاومة للظلم



• الإمام علي خامنئي شهيد كل الطوائف التي تقاوم الظلم والصهيونية.
• الشهادة رسالة تتجاوز الطائفة والحدود.
• جنازته مساحة جامعة لضمائر الراضين للظلم والاحتلال.

نم قري العين أيها الشهيد... فإن في كل بيت فاتحة، وفي كل قلب دعاء، وفي كل موقف صادق امتداد

تشجيع القائد علي خامنئي يمثل تشجيع شهداء الاسلام في وجه الظلم

صادق سعدون البهادلی

مدخل إلى معنى التشيع:
حين يرتفع صوت الشهادة، فإنه لا
يبقى صوت فرد واحد، بل يتحول إلى
نداء أمة تستعيد وعيها، وتعلن رفضها
للظلم مهما اشتدت أدواته. ومن

هذا المنظور يقدم المقال تشجيع علي خامنئي بوصفه حدثاً يتجاوز حدود الوداع الشخصي، ليتحول إلى لحظة رمزية تستحضر شهداء الإسلام جميعاً، وفي مقدمتهم شهداء الطف. فالجنازة، في هذا السياق، ليست نهاية لمسيرة قائد، بل وقفة وعي وتجديد للعهد، واستعادة للقيم التي ضحى من أجلها، وفي مقدمتها الثبات، ورفض الخضوع، والدفاع عن كرامة الأمة.

تجديد العهد مع الله:
لا ينظر المقال إلى تشييع الشهيد بوصفه حدثاً عابراً في ساحة الصراع، بل يعثّه تجديدًا للعهد مع الله، وتأكيداً أن الدم المراق في سبيل الحق لا يذهب هدرًا. فالظلم، مهما امتد عمره، يحمل في داخله أسباب زواله. ويستحضر النص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَمْواتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾. وفي جازاة الشهيد، تصطف الأرواح قبل الأجساد لتعلن أن معركة الحق والباطل مستمرة، وأن أهل الإيمان لا يسامون على دينهم وكرامتهم، ولا يبدلون مواقفهم تحت ضغط الخوف أو التهديد.

استحضار شهداء الإسلام:
يمثل تشييع علي خامنئي، وفق رؤية
المقال، استحضاراً لتضحيات شهداء
الإسلام عبر التاريخ. فدماء الشهداء
لم تكن علامة ضعف، بل تحولت
إلى قوة معنوية توظف الضمائر،
وتحرك الأمة من سباتها، وتعيد إليها
بوصلة الحق حين تختلط المفاهيم
وتضع القمم. وقد ورد في الحديث

الشريف: «فوق كل ذي بر بر، حتى يقتل الرجل في سبيل الله، فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه بر». ومن هنا، لا تقتصر دلالة الجنازة على وداع رجل رحل، بل تتصل بمكانة الشهادة في الوعي الإسلامي، وبقدرتها على إحياء المسؤولية في نفوس الأحياء.

في سياق الصراع مع المشروع الصهيوني، يرى المقال أن المواجهة ليست سياسية فحسب، بل أخلاقية وعقائدية أيضاً؛ لأنها تتصل بالاحتلال والهيمنة واغتصاب الحقوق. فلا يمكن للأمة أن تتجاهل ظلماً واضحاً، ولا أن تفصل بين الإيمان بالعدالة والوقوف في وجه العدوان. ويورد النص قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾، ضمن إطار يربط مقاومة الاحتلال برفض الفتنة والإخضاع، وبالدفاع عن حق الشعوب في الحرية والكرامة.

نهج أهل البيت ورفض الظلم:
يربط المقال بين موقف الشهيد
ونهج أهل البيت عليهم السلام في
رفض الظلم والسعي إلى الإصلاح. فقد
علموا الأمة أن السكوت عن الباطل
يظيل عمره، وأن نصره الحق مسؤولية
لا تسقط مهما بلغت التضحيات.
ويستحضر النص قول الإمام الحسين
عليه السلام: «إني لم أخرج أشراً ولا بطراً،
ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجت
لطلب الإصلاح في أمة جدي». ومن
هنا، يصبح الوفاء للشهداء مرتبطاً
بالاتزام العملي بالإصلاح، والوقوف إلى

جانب المظلومين، وعدم تحويل الذكري إلى عاطفة منفصلة عن الموقف. امتداد الذاكرة الكربلائية: يقدم المقال مشهد التشيع بوصفه امتداداً لذاكرة كربلاء، حيث انتصر الدم على السيف، وبقي الحق حاضراً رغم محاولات الطغاة طمسه، وكما تحولت كربلاء إلى مدرسة دائمة في

الوعي الإسلامي، يتحول التشيع إلى يكتمل بالكاء وحده، وإنما يتحول إعلان أن الأمة ما زالت حية، وقادرة إلى موقف، وإلى التزام أخلاقي، وإلى دفاع عن الحق حين يتعرض للتهديد. الموقف الصادق والخطاب المضلل.

ومن خلال هذا الاستحضار، تربط الدم ينتصر على السيف: الأمة حاضرها بتاريخها العقائدي، وتستعيد من ثورة الحسين معنى الصبر والثبات ورفض الذل. وأن الحق لا يموت برحيل الرجال، بل يزداد حضوراً في ضامر الأحرار.

وحدة القلوب وراية التوحيد: فالقائد قد يرحل جسداً، لكن القيم التي حملها تستمر في الذاكرة والمواقف والوعي العام. ومن لم يدرك التشيع بجسده يستطيع أن يشارك بقلبه ودعائه، ومن لم يمش في الجنازة يستطيع أن يقرأ الفاتحة ويجدد العهد. وبذلك يتسع معنى المشاركة ليشمل الحضور الروحي والموقف الأخلاقي، لا الوجود المكاني وحده. تتحدد فيها الثقة بالقلم، وتستعيد فيها

الأمة قدرتها على الاجتماع حول معنى نداء إلى الضمائر الصامتة: جامع يتجاوز الانقسامات الضيقة. يطرح المقال، إلى جانب الحزن، سؤالاً أخلاقياً موجهاً إلى من يشاهدون

جنازة تتحول إلى منبر: الظلم ثم يختارون الصمت. فدم يبقى الشهيد، وفق هذا التصور، حياً شاهداً على الأمة، وتتحوّل جنازته إلى منبر للحق وصوت في وجه الظلم. فالتشجيع لا يعلن نهاية الطريق، بل بداية عهد جديد مع الله ومع المبادئ التي حملها الراحل. وهو عهد يقوم على الاستمرار والصبر، وعدم التخلي عن القيم تحت ضغط الخوف أو المصالح. وهكذا تصبح الجنازة بيعة معنوية جديدة، لا لشخص غائب، بل

للمبادئ التي جسدها، وللمسؤولية
التي يتركها رحيله في أعناق الأحياء.
ولده، ويوم جاهد، ويوم استشهد، ويوم
يبعث حياً مع الصادقين، مستحضراً
قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءٌ وَلَكِنْ
لَا تَشْعُرُونَ﴾. فحياة الشهيد، في هذا
المعنى، ليست حياة الجسد، بل حياة
الأثر والقيمة والذكرى. ولهذا يبقى
حاضراً في البيوت بالدعاء، وفي القلوب
بالمحبة، وفي المواقف باستمرار النهج.
مواصله الطريق. فالحزن الصادق لا



أموالنا.. في بيوت حكامنا..

مكافحة الفساد في العراق



أ.د. ضياء واجد المهندس



بينما يعاني المواطن من:

- مدارس متهاكلة
- مستشفيات متعثرة
- بنية تحتية منهارة
- خدمات لا تليق بالمواطنات

**أين ذهبت
مئات المليارات
من الدولارات؟**

ثروات فاحشة تحولت إلى:

- إمبراطوريات مالية
- عقارات في الداخل والخارج
- حسابات مصرفية ضخمة
- شبكات مصالح وحماية



لا تكفي محاسبة
الأسماء الصغيرة..
المشكلة في النظام
الذي ينتج الفساد ويحميه



الفاقد الصغير لا يستطيع
سرقة المليارات إلا بغطاء
الحماية والحصانة من
فاقد أكبر منه



لا تعني سقوط بعض الأسماء
انتصار العدالة، فالعدالة الحقيقية
تبدأ من الرؤوس الكبيرة التي
صنعت الفساد وحماته



لا يجب أن تكون الاعترافات
محطة أخيرة بل نقطة انطلاق
لكشف الشبكات والمستفيدين
وأصحاب النفوذ

فساد مستمر رغم الهيئات والقوانين



30+
هيئة ولجنة
لمكافحة الفساد



100+
قانون وتعليمات
وشعارات



العراق من بين أكثر
دول العالم معاناة
من الفساد

ومع ذلك... لا يزال الفساد ينخر جسد الدولة

تطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟»

تدقيق كشوفات
الذمة المالية

شمول الجميع
دون استثناء

تعاون الأجهزة
الرقابية والأمنية

متابعة حركة
الأموال والأصول

متابعة داخل العراق
وخارجه

تعاون الأجهزة الرقابية والأمنية

ديوان الرقابة المالية



هيئة النزاهة



جهاز الأمن الوطني



جهاز المخابرات والاستخبارات



حماية المبلغين عن الفساد



قنوات
إبلاغ آمنة



حماية قانونية
شاملة



مكافآت مجزية
للمبلغين

شبكات المصالح والمكاتب الاقتصادية



شبكات مترابطة من المصالح والحماية تسهم
في نهب المال العام بعيداً عن المساءلة

الأموال المنهوبة ليست أرقاماً..

مستشفيات
لم تُنجز



مدارس
لم تُبن



مستقبل أجيال
جري التفریط به



فرص عمل
ضاعت



من الشعارات إلى المشروع الوطني



قانون
فوق الجميع



محاسبة
من دون
استثناء



مشروع وطني
حقيقي ودائم

مسار مكافحة الفساد الحقيقي



كشف الفساد
ورصد البيانات



تحقيق مهني
شامل



الوصول إلى
الرؤوس الكبيرة



محاسبة عادلة
ورادعة



استرداد الأموال
والأصول المنهوبة



بناء دولة
شفافة وعادلة



لا نريد دمية جديدة تسقط كل فترة.. نريد أن نعرف من صنع الدمى
ومن حركها، ومن راكم الثروات على حساب وطن ما زال يدفع ثمن الفساد كل يوم.



أموالنا.. في بيوت حكامنا..

أ.د. ضياء واجد المهندس

الفساد بوصفه منظومة لا أفراداً في كل مرة تنفجر فيها فضيحة فساد جديدة في العراق، يتصدر المشهد اسم أو اسمان، ويُقَّلمان إلى الرأي العام بوصفهما المسؤولين المباشرين عن الكارثة. وكأن منظومة الفساد التي نخرت مؤسسات الدولة طوال عقود يمكن اختصارها في موظف، أو مدير عام، أو وزير سابق، أو وسيط مالي. غير أن اختزال القضية في أشخاص منفردين يضل النقاش العام، لأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في سقوط اسم هنا أو هناك، بل في بقاء النظام الذي أنتج الفساد، ورعاه، ووفر له الحماية السياسية والإدارية والقانونية. فالفساد الواسع لا ينشأ عادة من قرار فردي معزول، بل يتحرك داخل شبكة مترابطة من المصالح والنفوذ والحماية. وقد يبدأ التنفيذ من موظف صغير، لكن العملية لا تكتمل إلا بوجود مسؤول أعلى، وغطاء حزبي، وتواطؤ إداري، وضعف رقابي، وتأثير على مسار التحقيق والقضاء. ومن ثم، فإن محاسبة المنفذ وحده لا تكفي، ما لم تصل التحقيقات إلى من خطط، ومول، وحمل، واستفاد، وعطل عمل المؤسسات الرقابية.

الاعترافات بداية التحقيق: ينبغي ألا تتحول الاعترافات التي تظهر في بعض الملفات إلى خاتمة للتحقيق، أو إلى مادة إعلامية مؤقتة تهدأ بعد أيام. فالاعتراف الحقيقي يجب أن يكون نقطة انطلاق لكشف الشبكات التي تقف خلف عمليات نهب المال العام. ويبدأ ذلك بتحديد المستفيدين المباشرين، ثم تتبع مسار الأموال، والوصول إلى أصحاب النفوذ الذين وفروا الغطاء والحصانة ومنعوا يد العدالة من الاقتراب. إن من يسرق مبالغ محدودة قد يفعل ذلك منفرداً، أما سرقة المليارات أو تجريير العقود الكبرى أو تهريب الأموال إلى الخارج فلا يمكن أن تتم من دون منظومة. ولهذا، فإن التحقيق المهني لا يسأل فقط: من نفذ العملية؟ بل يسأل أيضاً من أصدر الأمر؟ ومن سهل الإجراءات؟ ومن زور الوثائق؟ ومن نقل الأموال؟ ومن

وفر الحماية السياسية؟ ومن عطل تنفيذ مذكرات القبض أو قرارات استرداد الأصول؟ هيئات كثيرة ونتائج محدودة: ما زال العراق، رغم تشكيل عشرات الهيئات واللجان وصدور القوانين ورفع الشعارات المتكررة، يعاني مستويات مرتفعة من الفساد. وهذه المفارقة تكشف أن المشكلة لا تتعلق بنقص المؤسسات أو النصوص القانونية فقط، بل بضعف الإرادة التنفيذية، وتداخل المصالح الحزبية، وغياب استقلالية بعض الأجهزة، وتفاوت تطبيق القانون بين شخص وآخر. فالمواطن لا يقيس نجاح مكافحة الفساد بعدد المؤتمرات أو البيانات الرسمية، بل بما يراه في حياته اليومية. وهو ما زال يشاهد مدارس متهاكة، ومستشفيات متعثرة، ومشاريع ناقصة، وطرقاً مدمرة، وخدمات لا تتناسب مع حجم الموازنات التي أنفقتها الدولة خلال السنوات الماضية. وحين تكون الموارد ضخمة والنتائج محدودة، يصبح السؤال عن مصير الأموال سؤالاً مشروعاً لا يجوز الالتفاف عليه.

أين ذهبت الأموال؟ لا يقتصر السؤال الشعبي على معرفة هوية السارق، بل يمتد إلى معرفة مصير الأموال المنهوبة. كيف تحولت ثروات بعض المسؤولين ومن يدور في فلهم إلى إمبراطوريات عقارية وتجارية داخل العراق وخارجه؟ وكيف انتقلت ممتلكات وأرصدة وشركات إلى أسماء أقارب أو شركاء أو واجهات مالية؟ ولماذا بقيت شخصيات نافذة بعيدة عن المساءلة رغم تكرار أسمائها في الأحاديث السياسية والإعلامية والرقابية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب انتقال الدولة من الاكتفاء بالملف الإداري إلى التحقيق المالي الشامل. فالأموال تترك أثراً، والعقارات تسجل، والحسابات المصرفية تتحرك، والشركات تتأسس، والتحويلات تعبر الحدود. ولذلك، فإن الوصول إلى الحقيقة ممكن متى ما توفرت إرادة سياسية وقضائية جادة، وتعاون دولي مهني، وأجهزة قادرة على تحليل حركة الأموال والأصول. من أين لك هذا؟ يجب تطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟» بصورة شاملة وعادلة، من دون استثناء

بسبب المنصب أو الانتفاء أو النفوذ. وينبغي ألا تبقى كشوفات الذمة المالية إجراءً شكلياً، بل يجب تدقيقها ومقارنتها بمصادر الدخل الفعلية، ومتابعة ممتلكات المسؤولين وأفراد أسرهم وشركائهم قبل تولي المنصب وبعده. كما يجب أن يخضع التفاوت غير المبرر في الثروة للتحقيق، ولا سيما عندما يكون الدخل الرسمي محدوداً، بينما تتوسع الممتلكات بصورة لا تتسجم معه. فالشفافية هنا ليست انتقاماً سياسياً، بل حماية للوظيفة العامة، ومنعاً لتحول السلطة إلى وسيلة للإثراء غير المشروع. تكامل الأجهزة الرقابية والأمنية: تتطلب المعركة ضد الفساد تعاوناً حقيقياً بين ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، وجهاز الأمن الوطني، وأجهزة المخابرات والاستخبارات، والادعاء العام، والسلطات القضائية. ويجب ألا تعمل هذه المؤسسات في جزر منفصلة، بل ضمن قاعدة بيانات موحدة وآليات تنسيق واضحة تتيح تتبع الأموال والعقارات والحسابات والشركات داخل العراق وخارجه. ومن المهم أيضاً تطوير القدرات الفنية في التحليل المالي والرقمي، لأن كثيراً من عمليات الفساد الحديثة تمر عبر شركات وهمية، وتحويلات متسلسلة، وأسماء مستعارة، وعقود متعددة الطبقات. ولذلك لا تكفي الخبرة الإدارية التقليدية، بل لا بد من فرق متخصصة في التدقيق المالي والجرائم الاقتصادية واسترداد الأصول.

المكاتب الاقتصادية وشبكات المصالح: لا يمكن أن تكتمل مكافحة الفساد من دون مراقبة المكاتب الاقتصادية وشبكات المصالح المرتبطة بالقوى السياسية، فضلاً عن متابعة أقارب المسؤولين والأشخاص الذين يستفيدون من النفوذ بصورة غير مشروعة. فكثير من الصفقات لا تمر باسم السياسي مباشرة، بل عبر واجهات تجارية أو وسطاء أو شركات يملكها مقربون منه. ولذلك، فإن التحقيق الجاد يجب أن يكشف المستفيد الحقيقي من العقود والمشاريع والتحويلات، لا أن يكتفي بالأسماء الظاهرة في الوثائق. فالشبكات التي تحمي بعضها بعضاً تستطيع التضحية بحلقة صغيرة من أجل إنقاذ

الرؤوس الأكبر، وهو ما يفسر سقوط بعض الأسماء مع بقاء المنظومة نفسها. حماية المبلغين والشهود: يمثل فتح قنوات آمنة للإبلاغ عن الفساد أداة أساسية لكشف الجرائم المخفية. غير أن المبلغ لن يتقدم بمعلوماته إذا كان يخشى فقدان وظيفته، أو تهديد حياته، أو ملاحقته قضائياً. ولهذا، لا بد من توفير حماية قانونية وأمنية للمبلغين والشهود، مع ضمان سرية هوياتهم، ومنع الانتقام منهم. كما يمكن تخصيص مكافآت مجزية لمن يقدم معلومات موثقة تؤدي إلى استرداد أموال أو كشف شبكات كبيرة. فالكثير من القضايا لا تستطيع الأجهزة الوصول إليها من الخارج، لكنها قد تنكشف عبر موظف، أو محاسب، أو شريك سابق يمتلك الوثائق والأدلة. الأموال المنهوبة حقوق ضائعة: الأموال المنهوبة ليست مجرد أرقام في تقارير رسمية، بل مدارس لم تُنَبَّ، ومستشفيات لم تُنَجِّز، وطرق لم تُعَبِّد، ومصانع لم تُشغَل، وفرص عمل ضاعت، ومستقبل أجيال جرى التفریط به. ولذلك، فإن جريمة الفساد لا تقع على الخزينة وحدها، بل على المجتمع كله، ولا سيما الفقراء والعاطلين والمرضى والطلاب.

من الشعارات إلى المشروع الوطني: لقد آن الأوان لأن تتحول مكافحة الفساد من شعار موسمي إلى مشروع وطني دائم، يخضع فيه الجميع للمساءلة من دون استثناء. ويبدأ ذلك باستقلال القضاء، وحماية المحققين، ونشر نتائج القضايا الكبرى بشفافية، واسترداد الأموال، ومنع المدانين من العودة إلى المناصب، وتجريم الحماية السياسية للفساديين. فالعراقيون لا يريدون مشاهدة دمية جديدة تسقط كل فترة، بل يريدون معرفة من صنع هذه الدمي، ومن حركها، ومن راكم الثروات على حساب الدولة والمجتمع. وسقوط الأسماء لا يعني انتصار العدالة ما لم تصل المحاسبة إلى الرؤوس الكبيرة، ويصبح القانون فوق الجميع.



تداعيات قرار FATF إدراج العراق ضمن القائمة الرمادية

قراءة في الانعكاسات المالية والاقتصادية ومسار الاستجابة العراقية



د. حسين حيدر الجزائري



1. ما هي مجموعة العمل المالي؟

تأسست عام 1989 ومقرها باريس	تقود المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	تعمل مع أكثر من 200 دولة وجهة قضائية	تراقب الامتثال وتصدر تقييمات دورية ومتابعات دورية

2. ماذا يعني الإدراج في القائمة الرمادية؟

مراقبة معززة دون عقوبات شاملة	إلزام بخطة عمل وإصلاحات محددة	تحذير مالي يرفع مستوى التدقيق الدولي

القائمة الرمادية: متابعة مشددة VS **القائمة السوداء: عزلة مالية أشد**

3. لماذا أدرج العراق؟

قصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مخاطر التعاملات النقدية المرتفعة	ضعف توسيع التحقيقات المالية	الحاجة إلى استخدام أفضل للمعلومات المالية

4. الآثار الاقتصادية المباشرة

تشديد تدقيق بنوك المراسلة	ارتفاع كلفة الحوالات والامتثال	تأخير تمويل التجارة الخارجية	ضغوط على سعر الصرف في السوق الموازية	تراجع جاذبية الاستثمار الأجنبي وارتفاع كلفة الاقتراض

إدراج رمادي → تدقيق أعلى → كلفة أكبر → ضغوط على السوق

5. القطاعات الأكثر تأثراً

المصارف والتحويلات الخارجية	التجارة والاستيراد	العقارات والأراضي	الذهب والمعادن الثمينة	الأصول الافتراضية والعملات الرقمية

6. خطة الاستجابة العراقية

1. تعزيز الرقابة المبنية على المخاطر	2. تدقيق المستفيد الحقيقي UBO	3. تنظيم المهن والأعمال غير المالية	4. تطوير منصة الحوالات الإلكترونية	5. رفع كفاءة تقارير الأنشطة المشبوهة STRs	6. تسريع الإحالة والتنسيق القضائي	7. تنظيم الأصول الافتراضية	8. تعزيز التعاون الدولي واسترداد الأموال

7. المكاسب غير المباشرة

تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي	تحديث القطاعات غير المصرفية	تعزيز الشمول المالية	تقليل مخاطر الانزلاق نحو القائمة السوداء

8. الخلاصة



إدراج العراق في القائمة الرمادية لا يعني عقوبات مباشرة، لكنه يعني رقابة أشد وكلفة أعلى، فيما يبقى نجاح الإصلاح السريع هو الطريق الأقصر لاستعادة الثقة المالية الدولية.

تداعيات قرار (FATF) لإدراج العراق ضمن القائمة الرمادية

د. حسين حيدر الجزائري

اقتصادياً، يتمثل الأثر الأول في تشديد إجراءات التدقيق التي تطبقها بنوك المراسلة والمؤسسات المالية الدولية على الحوالات الصادرة من العراق والواردة إليه. فالمصارف الأجنبية ستلجأ إلى عناية واجبة مشددة للتحقق من مصادر الأموال، وهوية المستفيدين الحقيقيين، والغرض من التحويلات. وقد يؤدي ذلك إلى إبطاء إنجاز المعاملات التجارية، وزيادة كلفة الامتثال، وارتفاع الرسوم التي تحملها المصارف والشركات العراقية. وقد تنتقل هذه الأعباء في النهاية إلى المستهلك من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.

كما قد يسهم تشديد القيود على التحويلات الرسمية في زيادة الضغط على سوق الصرف الموازي. فإذا واجه بعض التجار تأخيراً في الحصول على العملة الأجنبية عبر القنوات النظامية، فقد يتجهون إلى السوق غير الرسمية لتلبية احتياجاتهم، ولا سيما من الدولار. ومن شأن ذلك أن يوسع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، ويزيد تقلبات السوق، ويضعف قدرة السياسة النقدية على ضبط الطلب على العملات الأجنبية.

أما على صعيد الاستثمار، فإن تقارير مجموعة العمل المالي تعد مؤشراً مهماً تعتمد عليه الشركات الدولية والصناديق السيادية والمؤسسات المقرضة في تقدير المخاطر. ولذلك قد يؤدي استمرار العراق في القائمة الرمادية إلى تردد بعض المستثمرين، أو مطالبتهم بضمانات وعوائد أعلى لتعويض المخاطر المتصورة. ويهدد ذلك بتباطؤ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مشروعات البنية التحتية والطاقة والنقل والموانئ والقطاعات الإنتاجية. كذلك قد ترتفع كلفة الاقتراض الخارجي، لأن الجهات المقرضة قد تفرض علاوة مخاطر إضافية على السندات والقروض العراقية، مما يرفع الفوائد وأعباء خدمة الدين العام.

ومن التداعيات المحتملة أيضاً زيادة الاعتماد على الاقتصاد النقدي وغير الرسمي. فالعراق يعاني أصلاً من محدودية الشمول المالي، وضعف استخدام الحسابات المصرفية وأدوات الدفع الإلكتروني مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي. وإذا أدت الإجراءات المشددة إلى تعقيد التعاملات المصرفية

من دون توفير بدائل رقمية سهلة وآمنة، تزويده بأنظمة برمجية حديثة قادرة على تحليل تقارير المعاملات المشبوهة، واكتشاف الأنماط المالية المعقدة، وربط البيانات المصرفية والتجارية والعقارية. ولا تقل أهمية عن ذلك سرعة إحالة الملفات إلى الجهات القضائية والادعاء والمواجهة هذه التحديات، أعد البنك العام، لأن نجاح المنظومة لا يقاس بعدد التقارير وحده، بل بقدرتها على تحويل الاشتباه المالي إلى تحقيقات مهنية، وملاحقات قانونية، وأحكام ناجزة، واسترداد فعلي للأموال والأصول. كما تفرض التطورات العالمية ضرورة تنظيم الأصول الافتراضية والعملات الرقمية، ووضع أطر قانونية ورقابية تمنع استخدامها كقنوات لنقل الأموال خارج النظام المصرفي. ويجب بالتوازي تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والأدلة مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى، وتسهيل المساعدة القانونية المتبادلة، وتتبع الأموال المهربة، واسترداد الأصول المجمدة أو المنقولة إلى الخارج.

وعلى الرغم من التحديات، يمكن أن يتحول إدراج العراق في القائمة الرمادية إلى فرصة لإصلاح عميق. فالالتزام بالمتطلبات الدولية قد يسرع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ويعزز استخدام المدفوعات الإلكترونية، وينظم القطاعات غير المصرفية، ويرفع مستوى الشفافية والحوكمة. كما يمكن أن يؤدي إلى بناء قاعدة بيانات أكثر تكاملاً، وتحسين الثقة بالمؤسسات المالية، وحماية البلاد من خطر الانتقال إلى القائمة السوداء وما يرافقها من عزلة مالية أوسع.

وتشمل الخطة كذلك تقليص الاعتماد على النقد وتوسيع ميكنة التحويلات. فاستمرار تطوير المنصة الإلكترونية للقرارات بوصفه عقوبة نهائية، بل لتمويل التجارة الخارجية من شأنه ضمان تتبع مسار الأموال من المشتري العراقي إلى المورد الأجنبي النهائي. كما يتطلب في معالجة ثغرات الاقتصاد النقدي، الأمر تفعيل أنظمة الإفصاح الجمري في تعزيز التحقيقات المالية، وتطوير المنافذ البرية والبحرية والجوية، وتشديد الرقابة القضائية والتقنية، قصر مدة الرقابة على نقل الأموال السائلة والمعادن الثمينة عبر الحدود، مما يمنع تهريبها المكسب على رفع اسمه منها، بل سيئمت أو استخدامها في تسويات غير مشروعة. إلى تأسيس منظومة مالية أكثر متانة وشفافية، وتعزيز القدرة على جذب

ويعد تطوير قدرات مكتب الإبلاغ عن الاستثمار، وخفض المخاطر، ودعم انتقال غسل الأموال وتمويل الإرهاب ركناً للاقتصاد العراقي نحو بيئة رقمية حديثة أساسياً في عملية الإصلاح؛ إذ ينبغي وأكثر موثوقية أمام المجتمع الدولي.

يمثل إدراج العراق ضمن القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF) تطوراً بالغ الأهمية في مسار إصلاح المنظومة المالية والمصرفية العراقية، لما يحمله من آثار مباشرة وغير مباشرة على حركة الأموال، وعلاقات المصارف العراقية بنظيراتها الأجنبية، وجاذبية البلاد للاستثمار، وكلفة التمويل الخارجي. ولا يعني هذا الإدراج فرض عقوبات اقتصادية أو عزلة مالية فورية، كما هي الحال عند الانتقال إلى القائمة السوداء، لكنه يضع العراق تحت رقابة معززة، ويلزمه بتنفيذ خطة عمل محددة لمعالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

تأسست مجموعة العمل المالي عام ١٩٨٩، وتتخذ من باريس مقراً لها، وهي الهيئة الدولية الأبرز في وضع المعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الخطيرة. وتضم المجموعة أربعين عضواً، فيما التزمت أكثر من مئتي دولة وسلطة قضائية بتطبيق توصياتها. كما تتعاون في تقييم الدول مع منظمات إقليمية ودولية، من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتجتمع هيئتها العامة ثلاث مرات سنوياً لمراجعة مدى التزام الدول بالمعايير المعتمدة، وتحديد الدول التي تستدعي أوضاعها مراقبة مشددة أو إجراءات أكثر صرامة.

ويأتي إدراج العراق في القائمة الرمادية بعد رصد ثغرات تتعلق بكثافة التعاملات النقدية، وضعف بعض التحقيقات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعدم الاستخدام الكافي للمعلومات المالية في ملاحقة الجرائم الاقتصادية. ويعني القرار أن العراق أبدى التزاماً سياسياً رفيع المستوى بمعالجة هذه النواقص ضمن جدول زمني متفق عليه، وأنه سيخضع لمتابعة دورية للتأكد من تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ومن ثم، فإن مدة بقاءه في القائمة ستوقف أساساً على سرعة الاستجابة، وفاعلية التنسيق بين البنك المركزي والجهات الرقابية والقضائية والأمنية.



العراق بين الثروة الكبيرة والنتائج الصغيرة:



محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي

في ظل الفساد المالي والإداري

المقدمة

يكشف الفساد المالي والإداري في العراق
عن نموذج صارخ لما يُعرف في أدبيات
الاقتصاد السياسي بـ «مفارقة الوفرة»
أو «لعنة الموارد».



ثاني أكبر احتياطي
نفطي مؤكد في
المنطقة العربية



إيرادات مالية هائلة
خلال عقود من
الطفرات السعرية



لم تنعكس إيجابياً على
مؤشرات التنمية البشرية
أو البنية التحتية



مفارقة الوفرة:
ثروة ضخمة..
نتائج صغيرة!



ثروة
كبيرة ≠
نتائج
صغيرة

أولاً: مأسسة الفساد من السلوك الفردي إلى المحاصصة

الفساد الإداري والبيروقراطي

توظيف عشوائي وزبائني
لشراء الولاءات السياسية

ظاهرة «الفضائين»
(رواتب دون وجود فعلي)

اتساع البطالة المقنعة

أكثر 60 % من
الموازنة التشغيلية
تستهلك بالرواتب
والنفقات الجارية

الفساد المالي

تهريب الأموال عبر
نافذة بيع العملة

تضخم العقود الحكومية
والمشاريع الوهمية

مشاريع تُصرف موازنتها
كاملة دون تنفيذ فعلي

المحاصصة الطائفية والحزبية



حولت الوزارات
والمؤسسات السيادية
إلى إقطاعيات حزبية
وغنائم اقتصادية



ثانياً: مظاهر الفجوة بين الثروة والنتائج

البنية التحتية والخدمات



• مئات المليارات أنفقت على الكهرباء منذ 2003
• عجز مزمن في الطاقة والمياه والصرف الصحي والنظام الصحي

ترتيب العراق
في جودة
البنية التحتية
(2024)
111
من 133

التنمية البشرية والتعليم



تراجع جودة التعليم
• الدوام الثنائي والثلاثي في المدارس
• فساد في عقود بناء المدارس وتخصيصات التربية

ترتيب العراق
في جودة
التعليم (2024)
119
من 163

تنويع الاقتصاد والتبعية الهيكلية



شلل الزراعة والصناعة
• الاستيراد العشوائي يصب في جيوب كارتيلات الفساد
اقتصاد ريعي كلي يعتمد على النفط بأكثر من 90 %

اعتماد الموازنة
على النفط
(2024)
%93

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للفساد

اتساع الفجوة الطبقة

تركيز الثروة في أيدي
اوليغارشية سياسية واقتصادية

معدلات الفقر
تتجاوز

20%
في بعض المحافظات



بطالة الشباب
والخريجين
في ارتفاع

إضعاف البيئة الاستثمارية



هروب رأس المال
الأجنبي والمحلي



غياب سيادة القانون
وبيروقراطية معقدة



انخفاض المافيات الاقتصادية
للمستثمرين

تداعيات على الاستقرار والسلم الأهلي



احتجاجات شعبية متكررة
نتيجة تدهور الخدمات



تراجع الثقة بالدولة
ومؤسساتها



تهديد الاستقرار البنوي
للدولة

النتيجة:

الفساد المأسس
هو المرض العضوي

النتائج الصغيرة
هي العرض

رابعاً: الخاتمة والرؤية الاستراتيجية

الفساد المالي والإداري

لم يجرم العراق
من الثروة فقط.
بل من المستقبل
أيضاً.



التحول الرقمي الشامل والائتمنة



تقليل الاحتكاك البشري
بين المواطن والموظف

إغلاق منافذ الفساد الإداري
والرشوة

استقلال الأجهزة الرقابية



تفعيل الدور الحقيقي
لهيئة النزاهة

ديوان الرقابة المالية
باستقلال تام

بعيداً عن التسويات
والضغوط السياسية

تفعيل الصناديق السيادية للأجيال القادمة



عزل جزء من إيرادات النفط
في صناديق سيادية

استثمار في أصول
دولية ومشاريع تنمية
داخلية

عدم استهلاكها في الرواتب
والنفقات التشغيلية

خطر استمرار الحلقة المفرغة



من دون إرادة سياسية صارمة،
سيبقى العراق يدور في حلقة مفرغة
مهدداً بنفاذ ثروته النفطية أو تراجع
أهميتها عالمياً قبل بناء اقتصاد حقيقي
يحمي أجيال المستقبل

” من يملك النفط ويهدره في الفساد، يبيع حاضر الأجيال مقابل مستقبل لا يملكه. “

العراق بين الثروة الكبيرة والنتائج الصغيرة: في ظل الفساد المالي والإداري

محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي

يكشف الفساد المالي والإداري في العراق عن نموذج واضح لما يُعرف في أدبيات الاقتصاد السياسي بـ«مفارقة الوفرة» أو «لعنة الموارد». فالدولة التي تمتلك ثروات طبيعية كبيرة لا تتحول بالضرورة إلى دولة متقدمة، بل قد تصبح مواردها سبباً في ترسيخ الريع، وإضعاف المؤسسات، وتوسيع شبكات المصالح، إذا غابت الحوكمة الرشيدة وآليات الرقابة والمساءلة. وينطبق هذا الوصف على الحالة العراقية، إذ يمتلك العراق واحداً من أكبر الاحتياطات النفطية المؤكدة في المنطقة، وحقق خلال العقود الماضية إيرادات مالية ضخمة بفعل ارتفاع أسعار الطاقة، غير أن هذه الثروة لم تنعكس بصورة متوازنة على التنمية البشرية أو الخدمات أو البنية التحتية أو الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد. فالمشكلة لا تكمن في ندرة الموارد، بل في طريقة إدارتها وتوزيعها، وفي النظام السياسي والإداري الذي حول جزءاً كبيراً منها إلى أداة لشراء الولاءات وتمويل شبكات النفوذ. ولذلك، لا يمكن فهم الإخفاق التنموي العراقي من خلال الأرقام المالية وحدها، بل ينبغي ربطه بالبنية السياسية التي أعادت إنتاج الفساد، وأعاقته عن أن يكون حالة فردية عابرة، وحوّلته إلى منظومة متكاملة تعمل داخل مؤسسات الدولة وخارجها.

مأسسة الفساد بعد عام ٢٠٠٣: لا يمكن تحليل الفساد في العراق من دون التوقف عند البيئة السياسية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، والتي قامت على المحاصصة الطائفية والحزبية في توزيع الوزارات والمناصب والمؤسسات. وقد أدى هذا النظام إلى تحويل عدد من مؤسسات الدولة إلى مناطق نفوذ تتعامل معها القوى السياسية بوصفها حصصاً اقتصادية وإدارية، لا مرافق عامة يفترض أن تعمل وفق معايير الكفاءة والمصلحة الوطنية. وبمرور الوقت، لم تعد المحاصصة مجرد وسيلة لتوزيع المناصب، بل أصبحت آلية لإدارة الموارد والعقود والتعيينات. فكل جهة سعت إلى تثبيت نفوذها داخل الوزارة أو المؤسسة التي تسيطر عليها، وإنشاء شبكات من الموظفين والمقاولين والوسطاء المرتبطين بها. وهكذا انتقل الفساد من سلوك

فردى يمكن احتواؤه بالقانون إلى فساد ممأسس تحميه المصالح السياسية، وتغذيه شبكات الزبائنية، وتضعف أمامه قدرة الأجهزة الرقابية والقضائية. الفساد الإداري والبيروقراطي: تجسد الفساد الإداري في تضخم القطاع العام من خلال التوظيف العشوائي والزبائني الذي استخدم لشراء الولاءات السياسية والاجتماعية. ونتج عن ذلك اتساع ظاهرة البطالة المكتنعة، وظهور ما عُرف بـ«الفضائيين»، وهم موظفون أو منتسبون يتقاضون رواتب من دون وجود أو عمل فعلي. وقد أدى هذا التضخم إلى استنزاف القسم الأكبر من الموازنات التشغيلية، إذ ذهبت نسبة مرتفعة من الإنفاق العام إلى الرواتب والمخصصات والنفقات الجارية، على حساب الموازنة الاستثمارية التي يفترض أن تمول مشاريع التنمية والبنية التحتية. وبذلك أصبحت الدولة تدفع أموالاً ضخمة للحفاظ على جهاز إداري متضخم، من دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على جودة الخدمات أو كفاءة الأداء الحكومي.

الفساد المالي والعقود الوهمية: أما الفساد المالي، فقد ظهر في صور متعددة، من بينها تهريب الأموال عبر نافذة بيع العملة، وتضخيم العقود الحكومية، وإحالة المشاريع إلى شركات غير مؤهلة، فضلاً عن تنفيذ مشاريع جزئية وتسجيلها على أنها مكتملة. كما ظهرت ظاهرة المشاريع الوهمية، وهي مشاريع تُخصص لها الأموال وتُصرف موازنتها، من دون أن يكون لها وجود على أرض الواقع. وتكمن خطورة هذا النوع من الفساد في أنه لا يبذل المال العام فقط، بل يخلق فجوة عميقة بين ما تنفقه الدولة وما يحصل عليه المواطن. فقد تُسجل في الوثائق محطات كهرباء ومدارس ومستشفيات وطرق، بينما تبقى المناطق محرومة من الخدمات الأساسية. وهكذا تحول الموازنة العامة إلى أرقام ضخمة لا تجد ترجمتها في الواقع.

الفجوة بين الثروة والنتائج: تظهر المفارقة العراقية بوضوح عند مقارنة الموازنات السنوية الضخمة بمؤشرات التنمية والخدمات. فقد أنفق العراق مئات المليارات من الدولارات

منذ عام ٢٠٠٣، إلا أن المواطن ما زال يواجه انقطاع الكهرباء، ونقص المياه الصالحة للشرب، وضعف شبكات الصرف الصحي، وتراجع الخدمات الصحية، ورداءة الطرق، وغياب التخطيط الحضري. ويكشف هذا التناقض أن المشكلة ليست في حجم الإنفاق، بل في كفاءته ونزاهته. فالدول لا تتقدم بكثرة الموازنات وحدها، بل بقدرتها على تحويل الموارد إلى بنية تحتية منتجة، وخدمات مستدامة، وفرص عمل، ومؤسسات فعالة. أما حين تتسرب الأموال إلى الفساد والهدر، فإن الإنفاق الكبير قد يتزامن مع نتائج محدودة للغاية.

التعليم والتنمية البشرية: يمثل تراجع التعليم أحد أبرز الأدلة على سوء استثمار الثروة. فما زالت مدارس كثيرة تعتمد الدوام الثنائي أو الثلاثي بسبب نقص الأبنية، بينما يعاني قطاع التعليم من الاكتظاظ وضعف التجهيزات وتراجع جودة المناهج والتدريب. كما أسهم الفساد في عقود بناء المدارس وتخصيصات وزارة التربية في تعطيل مشاريع كان يفترض أن تعالج هذا النقص. وتكمن خطورة ذلك في أن الثروة النفطية مورد ناضب، بينما يمثل التعليم مورداً مستداماً. فإذا لم تُستخدم العائدات الحالية لبناء رأس مال بشري قادر على قيادة اقتصاد المعرفة، فإن العراق سيجد نفسه مستقبلاً أمام تراجع قيمة النفط، من دون امتلاك قاعدة علمية وتقنية وإنتاجية تعوض هذا التراجع.

شلل الزراعة والصناعة: أسهم الفساد في إضعاف القطاعين الزراعي والصناعي، وهما الأساس في بناء اقتصاد متنوع. فقد تعرض المنتج المحلي لمنافسة غير عادلة بسبب الاستيراد العشوائي، وضعف الحماية، وسوء السياسات، وارتباط بعض عمليات الاستيراد بمصالح جماعات اقتصادية نافذة. كما أدى غياب التمويل والتخطيط والبنية التحتية إلى تراجع المصانع وتعطل مساحات واسعة من النشاط الزراعي. ونتيجة لذلك، تحول العراق إلى اقتصاد ريعي يعتمد بصورة شبه كاملة على النفط في تمويل الموازنة، وأصبح شديد التأثر بتقلبات الأسعار العالمية. وهذا الاعتماد يضعف الاستقرار المالي، ويجعل أي انخفاض في أسعار الطاقة تهديداً مباشراً للرواتب والإنفاق والخدمات. التداينات الاجتماعية والاقتصادية: أنتج استمرار الفساد فجوة طبقية متزايدة،

إذ تركزت الثروة في أيدي نخبة سياسية واقتصادية محدودة، في مقابل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ولا سيما بين الشباب والخريجين. كما أدى غياب العدالة في توزيع الفرص إلى شعور واسع بالتمييز وانعدام الثقة بالدولة. وفي الوقت نفسه، أصبحت البيئة الاستثمارية طاردة بسبب البيروقراطية المعقدة، وضعف سيادة القانون، وابتزاز بعض المستثمرين، وعدم استقرار القواعد والإجراءات. ولذلك هرب جزء من رأس المال المحلي، وتردد المستثمر الأجنبي في الدخول إلى السوق العراقية، رغم ما تمتلكه البلاد من فرص كبيرة.

التحول الرقمي والإصلاح المؤسسي: يتطلب الانتقال من دولة الريع والفساد إلى دولة التنمية تنفيذ إصلاحات جذرية، وفي مقدمتها التحول الرقمي الشامل. فالأتمتة تقلل الاحتكاك بين المواطن والموظف، وتحد من الرشوة، وتسمح بتبعية المعاملات، وتكشف التلاعب في العقود والرواتب والتحويلات. كما ينبغي تفعيل الدور الحقيقي لهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وضمان استقلالهما عن الضغوط السياسية، وربط عملهما بقضاء قادر على المحاسبة من دون انتقائية. فالإصلاح لا ينجح إذا بقيت الأجهزة الرقابية خاضعة للتسويات أو عاجزة عن الوصول إلى مراكز النفوذ.

الصناديق السيادية وحماية الأجيال: من الضروري عزل جزء من إيرادات النفط داخل صناديق سيادية مخصصة للأجيال المقبلة، واستثمارها في أصول دولية ومشاريع تنموية داخلية. فلا يجوز استهلاك العائدات بالكامل في الرواتب والنفقات التشغيلية، لأن ذلك يعني تحويل الثروة الناضبة إلى إنفاق آني بلا أثر مستدام. الخاتمة: يخلص المقال إلى أن الفشل التنموي في العراق لا يعود إلى شح الموارد أو غياب الخطط النظرية، بل إلى فساد مالي وإداري تحميه بنية المحاصصة. فالخدمات المتعثرة والبطالة والفقر ليست سوى أعراض، أما المرض الحقيقي فهو الفساد الممأسس. ومن دون إرادة سياسية صارمة، ورقمنة شاملة، وأجهزة رقابية مستقلة، واقتصاد متنوع، سيبقى العراق يدور في حلقة مفرغة، وقد يواجه مستقبلاً تراجع أهمية النفط قبل أن ينجح في بناء قاعدة اقتصادية تحمي أجياله القادمة.



دماء الخامنئي كدماء الحسين تصنع التاريخ من جديد

قراءة تحليلية في دلالات الشهادة وصناعة التحول التاريخي



د. هيثم الخزعلي



(١) الفكرة المركزية



الشهادة
تحفي ضمير الأمة



الدم ينتصر
على السيف



المقاومة ترفض
الاستسلام



التاريخ يُعاد
فتحه بالتضحية

(٢) من الحسين إلى الخامنئي

المدرسة الحسينية

- رفض ولاية الطاغوت
- التضحية من أجل إنسانية الإنسان
- إيقاظ الأمة من السبات
- الثورة على الظلم

امتداد النهج

المشهد المعاصر

- مواجهة الطاغوت الأمريكي والمشروع الصهيوني
- رفض الاستسلام والهيمنة
- إحياء روح المسؤولية في الأمة
- تجديد منطق المقاومة

(٣) كيف يصنع الدم التاريخ؟



وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ

(٤) معالم الموقف القيادي



الثبات أمام
التهديد



رفض
الذل



الإعداد لما بعد
الشهادة



تنظيم القيادة
واستمرار الدولة



الإيمان
والكرامة



النهج لا يرتبط
بشخص واحد

(٥) المشهد الإقليمي

محور المقاومة وراية الحسين



- وحدة الموقف
- امتداد جغرافي وعقائدي
- رفض الإبادة والهيمنة
- استمرار الفعل المقاوم

(٦) الرسائل الكبرى



الطغيان لا يصنع
الشرعية



الشهادة ليست
نهاية المسيرة



الهوية الإسلامية
قادرة على المقاومة



الدم الطاهر يفتح
مرحلة جديدة

(٧) مؤشرات سريعة



رمز:
حسين عصرنا



منطق:
انتصار الدم
على السيف



قيمة:
الكرامة فوق
الحياة



نتيجة:
بداية فجر
الانتصار

الخلاصة

تقدم دماء الخامنئي، في رؤية هذا المقال، بوصفها امتداداً للمدرسة الحسينية التي تجعل من الشهادة قوة لإيقاظ الأمة، ومن الثبات مشروعاً لصناعة التاريخ، ومن التضحية بداية لمرحلة جديدة من الوعي والمقاومة.

دماء الخامنئي كدماء الحسين تصنع التاريخ من جديد

د. هيثم الخزعلي

السياسية

تدبره الناس

صفحة ١٢

الشهادة بوصفها قوة تاريخية: تقدم رؤية المقال دماء الإمام علي الخامنئي بوصفها مشهداً معاصراً يستعيد في الذاكرة أثر دماء الإمام الحسين عليه السلام في صناعة التاريخ. فحين يتمكن الطغيان، وبعلو صوت القوة، وتغرق الأمة في الخوف والحرص على الحياة، تبدو الشهادة فعلاً يوقظ الضمير ويعيد ترتيب المواقف. ومن هذا المنطلق، لا تُقرأ الدماء بوصفها علامة هزيمة، بل باعتبارها قوة معنوية قادرة على كسر السكون وإحياء المسؤولية. ويستند المقال إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَلَيَوَدُّهُمْ الطَّاغُوتُ أَنْ يَخْرُجُوهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾. والمقصود بالنور هنا، وفق القراءة التي يستعرضها النص، نور الهداية والوعي والاستقلال، بينما تمثل الظلمات الخضوع للطغيان والانقياد لسلطته. وقد تُقلل عن الإمام الصادق عليه السلام أن طواغيت الأرض يخرجون الناس من نور الإسلام حين يفرضون ولايتهم عليهم، لأن ولاية الطاغوت لا تكفي بالسيطرة السياسية، بل تسعى إلى إعادة تشكيل الوعي والقيم والهوية.

الحسين وسورة الفجر: في عمته ذلك الزمن، جاء الإمام الحسين عليه السلام حاملاً كلمة التوحيد ورافضاً الانحناء للباطل. وقد صنعت «لا» الحسينية تحولاً تاريخياً، لأنها لم تكن رفضاً لفظياً، بل موقفاً دُفعَ ثمنه بالدم. وحين اختار الحسين عليه السلام الشهادة، أبطلت تضحيته ضمير الأمة، ثم توالى الثورات ضد الحكم الأموي ومنهجه القائم على التسلط وتوارث السلطة. لم يسقط الحكم الأموي في اللحظة نفسها، لكن دماء كربلاء هزت شرعيته وأضعفت صورته في نفوس الناس. وبعد ذلك توالى الانتفاضات والحركات المعارضة، حتى جاءت الثورة العباسية رافعة شعار «يا ثارات الحسين»، وانتهت الدولة الأموية. وهكذا يؤكد التاريخ أن الدم قد لا ينتصر فوراً، لكنه يزرع في الوعي عناصر التحول، ويحول المظلوم من ضحية صامتة إلى رمز دائم للمقاومة. عودة المشهد في العصر الحديث:

يرى المقال أن المشهد يتكرر بصورة جديدة في العصر الحديث. فقد توسع النفوذ الأمريكي، وتعزز المشروع الصهيوني في المنطقة، واندلعت حروب أصابت المدنيين، ودمرت البيوت والمستشفيات ودور العبادة، وأنتجت مشاهد قاسية من القتل والتهجير. وفي المقابل، بقيت قطاعات واسعة من العالم مترددة أو صامتة، ولم تتمكن المؤسسات الدولية من وقف المآسي أو فرض محاسبة عادلة على مرتكبيها. ويقدم النص هذا الصمت بوصفه نتيجة للخوف والحرص على المصالح، مثلما غلب الخوف قطاعات من الأمة في زمن الإمام الحسين عليه السلام. فحين تتقدم الحسابات الضيقة على الواجب الأخلاقي، يتسع مجال الطغيان، وتصبح الجريمة قابلة للتكرار. ومن هنا، تصبح الشهادة، في منطق المقال، صرخة تعيد تذكير الناس بأن الصمت لا يصنع الأمان، وأن الظلم الذي يُترك بلا مقاومة يمتد حتى يطاول الجميع.

محور المقاومة وراية الحسين: أمام هذا الواقع، يقدم المقال محور المقاومة في إيران ولبنان والعراق واليمن بوصفه امتداداً للنهج الحسيني في رفض الاحتلال والهيمنة. فهذه القوى، بحسب رؤية الكاتب، رفعت راية الإمام الحسين عليه السلام في مواجهة المشروع الصهيوني، وقدمت عدداً كبيراً من القادة والمقاتلين شهداء في هذا الطريق. ويستحضر النص في هذا السياق استشهاد السيد حسن نصر الله، الذي يصفه بـ«عباس المحور»، إلى جانب قادة آخرين من معسكر المقاومة. ثم ينتقل إلى الحديث عن الضغوط التي تعرضت لها الجمهورية الإسلامية، وعن محاولات دفعها إلى التراجع أو الاستسلام. وبذلك يتحول الصراع، في رؤية المقال، من مواجهة سياسية محدودة إلى امتحان يتعلق بالهوية والكرامة والقدرة على الصمود.

مشروع الاستسلام ومصير المنطقة: بحسب المقال، لم يكن المطلوب من الإمام الخامنئي مجرد تقديم تنازل سياسي، بل القبول بنظام إقليمي يخضع للقوة الأمريكية والمشروع الصهيوني. ويعتقد الكاتب أن هذا المشروع كانسيحول غرب آسيا إلى منطقة محكومة بالهيمنة،

ومفتوحة أمام شبكات الفساد السياسي والأخلاقي، مع السعي إلى إضعاف الهوية الإسلامية وتغيير المفاهيم الدينية والثقافية بما يخدم موازين القوة الجديدة. ومن هنا، يطلب النص من القارئ أن يتخيل ما كان يمكن أن يحدث لو قبل الإمام الخامنئي ومحور المقاومة بهذا المسار، فالتنازل، وفق هذه الرؤية، لم يكن سيحفظ السلام، بل كان سيمحق الصوم فرصة لتوسيع نفوذهم، وفرض شروطهم، وتحويل المجتمعات الإسلامية إلى ساحات تابعة بلا قرار مستقل. وحضوراً أعمق في وجدان الناس.

لا أرى الموت إلا سعادة: دماء الخامنئي وفجر الانتصار: يربط المقال بين الشهادة وسورة الفجر، فيستحضر قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشُّعْرِ وَالْوُثْرِ﴾. ويرى في الفجر رمزاً لانتهاء ليل المواجهة وبداية مرحلة جديدة. كما يقارن بين عشر ليال من شهر رمضان وعشر ليال من شهر محرم، ليربط دماء الخامنئي بدماء جده الإمام الحسين عليه السلام في البناء الرمزي للمقال. وهكذا لا تصبح الشهادة خاتمة للتاريخ، بل لحظة يعاد فيها فتحه. فالدم، حين يرتبط بقضية وقيم ومشروع، قد يمنح الأمة دافعاً لاستعادة مسؤوليتها، ومقاومة الظلم، وإعادة تعريف النصر بعيداً عن الحسابات العسكرية المباشرة. حسين عصرنا: يقدم المقال الإمام الخامنئي بوصفه امتداداً لمدرسة الإمام الحسين عليه السلام، لأنه رفض الاستسلام، وثبت أمام التهديد، واختار البقاء في موقعه رغم معرفته بالخطر، وهياً مؤسسات الدولة لمواصلة الطريق من بعده. ومن ثم، لا يُقرأ استشهاد بوصفه هزيمة، بل بوصفه لحظة ينتصر فيها الدم على السيف، وتتحول فيها التضحية إلى قوة تاريخية ورمزية. إنه، وفق خاتمة المقال، «حسين عصرنا»؛ لا بمعنى المطابقة بين الشخصيتين، بل بمعنى الانتماء إلى مدرسة الرفض والثبات. فالقائد قد يغيب جسده، لكن أثره يبقى في الوعي والموقف، وتتحول دماؤه إلى ذاكرة تحفز الأجيال على مقاومة الظلم والتمسك بالكرامة وصناعة تاريخ لا يكتبه الطغاة وحدهم.

دماء الخامنئي صنعت تاريخاً مختلفاً عن



لا أقول وداعاً لـ "قائد الشهداء" وأقول إلى لقاء قريب جداً



إياد الإمارة



أبناء أصحاب المبادئ
لا يموتون ..
بل يبقون أحياءً
في قلوب الأحرار

لا أقول وداعاً

- لا أستطيع أن أنطق بها؛ فهي جمر يحرق القلب قبل اللسان
- إلى لقاء قريب جداً، أقرب من كل الأمنيات
- من كان مثلك لا يُودّع أبداً
- لم تغب، بل تزداد حضوراً كلما مر الزمن

الجسد يغيب .. والروح تبقى

- تبقى في الدعوات الصادقة والدموع التي تنهمر حباً ووفاء
- تبقى في المواقف التي تربي عليها الأحرار
- تبقى في كل خطوة على الطريق الذي رسمته
- تبقى كلماتك تبعث الأمل وتزرع اليقين في قلب المظلومين

أصحاب المبادئ لا يغادرون



أتعهد أمامك

- أن يبقى الوفاء حياً
- أن تبقى ذكراك منارة أهدي بها
- أن يظل الطريق الذي سلكته طريقاً لا تزلزلني عنه المحن
- ألا تصرفني عنه التضحيات مهما كانت كبيرة

لن أقول وداعاً يا سيدي الخامنئي
بل سأرفع رأسي إلى السماء وأدعو بيقين المؤمن،
ويمحبة المخلص المشتاق إلى لقاء قريب جداً

إلى لقاء قريب جداً



أثر القائد لا يرتبط بوجود الجسد

- إيمان عميق بيوم اللقاء الذي لا فراق فيه
- ذكرى حية في القلب والعقل والوجدان
- مواقف تُشعل العزيمة وتبعث على الصمود
- مبادئ تتحول إلى نهج تسير عليه الأجيال
- كلمات تبقى مصدر إلهام للأحرار

حياة أوسع في وجدان المؤمنين

- لا مكان للوداع، فالذكرى تبقى والأثر يستمر، والطريق مفتوح
- أصحاب المبادئ لا يختفون بل ينتقلون إلى حياة أوسع في وجدان المؤمنين

يا سيدي الخامنئي المحبوب

أنت لا تغادر القلوب، ولا ترح العقول، ولا تنطفئ في الأرواح التي أجابتك.
وببقى اسمك حياً ما بقي في الدنيا قلب يعرف معنى الوفاء،
وعقل يؤمن بأن أصحاب المبادئ الصادقة لا يموتون.



لا أقول وداعاً لـ "قائد الشهداء" وأقول إلى لقاء قريب جداً

إياد الإمارة

الأسبوعية

للديارات
تحت إشراف

مطبعة

١٦

ممتداً في القلوب والمواقف والذاكرة.

كلمة يعجز القلب عن نطقها: أصحاب المبادئ لا يغادرون: لا أقول وداعاً يا سيدي الخامنئي، إن المصلحين الأخيار وحملة المبادئ ولا أجد في روعي قدرة على احتمال الصادقة لا يغادرون الحياة بمعناها هذه الكلمة؛ فهي أثقل من أن الأعماق؛ لأنهم لا يعيشون في أجسادهم يحملها القلب، وأشد قسوة من وحدها، بل في المعاني التي غرسوها، وفي الرجال والنساء الذين تربوا أن ينطق بها اللسان. حروفها جمر يتقد في الصدر، ويوقظ في النفس لوعة الفقد ومراة الغياب. لذلك لا أقول وداعاً، بل أقول من أعماق قلبي، بكل ما فيه من محبة وألم واشتياق: إلى لقاء قريب، في عالم لا يعرف الفراق، ولا تبدل فيه الوجوه، ولا تنقطع فيه صلة الأرواح الصادقة. إن من كان مثلك لا يُودَّع كما يُودَّع العابرون؛ لأن الوداع يكون لمن يغيب أثره، وأنت يزداد حضورك كلما مرت الأيام. ويكون لمن تنطفئ كلماته، بينما تبقى كلماتك حاضرة في الضمائر، تستنهض العزائم وتمنح المتعبين معنى الصبر. ويكون لمن يخرج من القلوب، لكنك سكنت قلوب محبيك حتى أصبح اسمك جزءاً من ذاكرتهم، وصار نهجك طريقاً يستمدون منه الثبات والرجاء. الجسد يغيب والروح تبقى: قد يغيب الجسد عن الأبصار، لكن الروح التي عاشت لله وفي خدمة أمتها لا تعرف الغياب. إنها تبقى في الدعوات الصادقة، وفي الدموع التي تنهمر حباً ووفاء، وفي المواقف التي تربي عليها الأحرار. وتبقى كذلك في كل خطوة يخطوها المؤمنون على الطريق الذي رسمته بالصبر والجهاد وتحمل المسؤولية. ولهذا أسأل نفسي: كيف أقول وداعاً؟ فكلما سمعت حديثاً عن العزة حضرت صورتك، وكلما ذكر الصبر تذكرت ثباتك، وكلما ارتفع صوت مظلوم شعرت أن كلماتك ما زالت تمنحه أملاً، وتزرع في قلبه يقيناً بأن الظلم، مهما اشتد، لا يملك الكلمة الأخيرة. فالغياب الحقيقي ليس غياب الجسد، بل انطفاء الأثر، وأثر ما زال

المخلص. سأقول إنك لا تغادر القلوب التي أحبك، ولا ترح العقول التي تعلمت منك، ولا تنطفئ في الأرواح التي وجدت فيك مثلاً للثبات. وسيبقى اسمك حياً ما بقي في الدنيا قلب يعرف الوفاء، وعقل يؤمن بأن أصحاب المبادئ لا يموتون بموت أجسادهم. غير أن الوفاء لا يكتمل بالشعارات والدموع وحدها، بل يحتاج إلى ثبات على القيم التي دافع عنها الراحل. فالوفاء الحقيقي هو أن يبقى المؤمن صادقاً في موقفه، أميناً على مبادئه، رافضاً للظلم، قريباً من قضايا المستضعفين. وهو أن يتحول الحزن إلى طاقة للبناء والصبر، لا إلى انكسار أو يأس. حياة أوسع في وجدان المؤمنين: إن أصحاب الرسالات ينتقلون بعد رحيلهم إلى حياة أوسع في وجدان المؤمنين. ففي تلك الحياة لا مكان للوداع؛ لأن الذكرى تبقى، والأثر يستمر، والطريق يظل مفتوحاً أمام من يؤمن بالمبادئ نفسها. وقد يكون حضور الإنسان بعد موته أشد تأثيراً من حضوره في حياته، حين تتحول كلماته إلى وصايا، ومواقفه إلى دروس، وسيرته إلى مصدر إلهام. وهكذا يصبح الراحل حاضراً في تفاصيل الحياة اليومية: في دعاء أم فقدت عزيزاً، وفي موقف شاب يرفض الذل، وفي عالم يكتب كلمة حق، وفي مجاهد يثبت أمام الخطر، وفي كل إنسان يرى أن الكرامة أثن من الراحة العابرة. إن هذا الحضور لا تصنعه المبالغة، بل تصنعه القيم التي عاش الإنسان من أجلها، والأثر الذي تركه في نفوس الناس. الحزن الذي يصنع المسؤولية: إن فاجعة الرحيل ترك في القلب فراغاً كبيراً، لكنها تحمل في الوقت نفسه سؤالاً لا يجوز الهرب منه: ماذا نفعل بعد غياب القائد؟ فالحزن، مهما كان صادقاً، لا ينبغي أن يتحول إلى استسلام. والدعوة، مهما كانت حارة، يجب أن تفتح باباً للعمل والوعي وتجديد العهد.

إن مسؤولية المحبين أن يحفظوا وحدة الصف، وأن يتعدوا عن النزاعات الصغيرة، وأن يصونوا القيم التي جمعهم عليها قائدهم. كما أن عليهم أن يدركوا أن أعظم فناء للراحل هو حماية الطريق من الانحراف، ومنع المصالح الضيقة من تشويه رسالته، ومواصلة العمل بعقل وحكمة وصبر. من الذاكرة إلى الموقف: ليست الذكرى مجرد لحظة عاطفية تتكرر في المناسبات، بل هي موقف يتجدد في كل يوم. وحين نقول إن القائد باقٍ فينا، فإن هذا البقاء يجب أن يظهر في السلوك، وفي الصدق، وفي تحمل المسؤولية، وفي الانحياز إلى الحق. فلا قيمة لذكرى عظيمة إذا تحولت إلى كلمات بلا أثر، ولا معنى للحب إذا لم يصبح التزاماً أخلاقياً. ومن هنا، فإن حضورك يا سيدي لا يقتصر على الصور والخطب، بل يمتد إلى كل موقف يرفض الخضوع، وكل خطوة تحمي كرامة الأمة، وكل محاولة لبناء مستقبل أكثر عدلاً واستقلالاً. وهكذا يتحول الغياب إلى قوة تدفع الأحياء إلى استكمال المسيرة. إلى لقاء قريب: لا أقول وداعاً يا سيدي الخامنئي المحبوب، لأن الوداع يفترض انقطاع الصلة، وصلتك بالقلوب لم تنقطع. ولا أقول إنك غبت، لأنك حاضراً في الدعاء والوعي والذاكرة. سأقول فقط: إلى لقاء قريب جداً، لقاء لا يعتريه حزن ولا يعقبه فراق. نعم قري العين، فقد تركت في القلوب عهداً لا تمحوه الأيام، وفي الأرواح نوراً لا تطفئه المحن، وفي الطريق علامات تهدي السائرين. وسيبقى محبوبك يرددون أن أصحاب المبادئ الصادقة لا يرحلون، بل ينتقلون من حضور الجسد إلى سعة الوجدان، ومن صوت يسمعه الناس إلى معنى يسكن فيهم. لذلك لا أقول وداعاً، بل أقول بكل يقين ومحبة: إلى لقاء قريب.



زلزال العشق الأخير

من عباءة الخميني إلى كفن خامنئي



رياض الفرطوسي

“ لا تدفن إيران قادتها.. بل تزرعهم في وجدان الأمة والمنطقة ”



 الإمام الخميني ✗ قاد ثورة التأسيس ✗ فك قيد الهيمنة الغربية ✗ منح الأمة كرامة واستقلالا ✗ وضع الأساس لولاية الفقيه	من التأسيس إلى التثبيت 1979 → 1989 → 2025 رحيله... ولادة مرحلة جديدة	السيد الخامنئي ★ خاض معارك التثبيت ✗ بني عناصر القوة الإقليمية ✗ صمود أمام حصار قاسي ✗ استمرار الثورة ونهج الإمام 
---	---	---

تجديد البيعة  الحشود المليونية تجدد العهد وتربط الماضي بالحاضر	إعلان الصمود  رسالة للعالم: غياب القائد لا يعني انهيار المشروع	وحدة الأمة  دموع المشيعين تصنع وحدة في مواجهة الاعداء	إعادة إنتاج الرموز  الجنائز لا تنهي الحضور.. بل تعيد إنتاج القائد في الذاكرة والخطاب والسياسة	تأثير إقليمي ودولي  إعادة رسم موازين القوة في المشرق.. وتشكيل معادلات جديدة
---	---	--	--	--

دروس من جنازتي الخميني والخامنئي  1 العقيدة أقوى من الجسد القادة يرحلون.. تكن العقيدة تبقى 2 الشعب مصدر الشرعية الولاء الشعبي هو درع الثورة الحقيقي 3 الأزمات تصنع القوة كل محنة.. تصنع من الأمة أمة أصلب 4 الاستمرارية قبيد الهوية مشروع ولاية الفقيه مشروع ممتد ومتجدد	رهان الغرب.. والواقع <table><tr><td>إيران تتغذى على الأزمات</td><td>↔</td><td>يراهن على سقوط طهران</td></tr><tr><td>النظام أكثر تماسكا</td><td>↔</td><td>يتوقع انهيار النظام</td></tr><tr><td>رحيل القائد بداية مرحلة جديدة</td><td>↔</td><td>يعتقد أن رحيل القائد نهاية المشروع</td></tr><tr><td>العقوبة تصنع إرادة أقوى</td><td>↔</td><td>يظن أن العقوبات تكسر إرادة الأمة</td></tr></table>	إيران تتغذى على الأزمات	↔	يراهن على سقوط طهران	النظام أكثر تماسكا	↔	يتوقع انهيار النظام	رحيل القائد بداية مرحلة جديدة	↔	يعتقد أن رحيل القائد نهاية المشروع	العقوبة تصنع إرادة أقوى	↔	يظن أن العقوبات تكسر إرادة الأمة
إيران تتغذى على الأزمات	↔	يراهن على سقوط طهران											
النظام أكثر تماسكا	↔	يتوقع انهيار النظام											
رحيل القائد بداية مرحلة جديدة	↔	يعتقد أن رحيل القائد نهاية المشروع											
العقوبة تصنع إرادة أقوى	↔	يظن أن العقوبات تكسر إرادة الأمة											

 ولاء لا ينقطع	 نهج لا يتوقف	 دماء تصنع المستقبل	 شعب لا يُهزم	 إيران.. باقية بإذن الله
--	---	---	--	--

“ من عباءة الخميني إلى كفن الخامنئي.. طريق واحد، مشروع واحد، أمة واحدة ”

زَلْزَالُ الْعِشْقِ الْأَخِيرِ مِنْ عِبَاءَةِ الْخَمِينِي إِلَى كَفَنِ الْخَامِنِي

رياض الفروطوسي

العالمية بوصفه واحداً من أضخم التجمعات البشرية في العصر الحديث. وقد مثل، بحسب رؤية الكاتب، رداً حاسماً على كثير من النظريات الغربية التي عجزت عن فهم جوهر الثورة الإيرانية وطبيعة العلاقة بين قائدها وجمهورها. ويستحضر الكاتب هنا ما نُقل عن الأستاذ محمد حسين هيكل بعد لقائه الإمام الخميني، إذ رأى فيه رجلاً زاهداً أطل من عمق التاريخ ليقبّل معادلات الحاضر، وشخصية تمتلك قوة صامته قادرة على تحريك الملايين من دون ضجيج. لقد بدا الخميني، في تلك القراءة، كأنه ينتمي إلى زمن آخر، لكنه في الوقت نفسه كان شديد الحضور في لحظته السياسية، وقادراً على تحويل الروح الدينية إلى قوة اجتماعية وسياسية هائلة.

رمان الغرب على سقوط الثورة: راهنت مؤسسات غربية كثيرة، عبر مراكزها الاستخباراتية ومنابرهما الإعلامية، على أن رحيل مؤسس نظام الجمهورية الإسلامية سيؤدي إلى سقوط البناء كله. وكان التصور السائد أن غياب الشخصية الكاريزمية سيكشف هشاشة النظام ويفتح الباب أمام الانهيار. غير أن الأمواج البشرية التي حاورت الجثمان بنحيبها أسقطت ذلك الرهان. لم تكن الجماهير تشيع جسداً فقط، بل كانت تعلن ولادة عقيدة سياسية وتاريخية صلبة، وتجدد بيعتها للمشروع الذي خرجت الثورة من أجله. ومن رحم تلك اللحظة، صعد السيد علي الخميني ليتولى مسؤولية استكمال المسيرة وسط بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، وبين أزمت متلاحقة وضغوط لم تتوقف.

من عباءة الخميني إلى كفن الخميني: اليوم، تقف إيران مجدداً عند منعطف تاريخي مشابه، وهي تعيش أجواء تشيع تاريخي مرشدها الثاني. وهنا تقاطع خيوط الماضي والحاضر في مشهد بانورامي يعيد إنتاج الأسئلة نفسها. فإذا كان الإمام الخميني قد قاد ثورة التأسيس، وفك قيد البلاد من الهيمنة الغربية، فإن السيد الخميني خاض معارك التثبيت، وبنى عناصر القوة الإقليمية، وقاد بلاده خلال عقود من الحصار والتهديد والصراع

العالمية بوصفه واحداً من أضخم التجمعات البشرية في العصر الحديث. وقد مثل، بحسب رؤية الكاتب، رداً حاسماً على كثير من النظريات الغربية التي عجزت عن فهم جوهر الثورة الإيرانية وطبيعة العلاقة بين قائدها وجمهورها. ويستحضر الكاتب هنا ما نُقل عن الأستاذ محمد حسين هيكل بعد لقائه الإمام الخميني، إذ رأى فيه رجلاً زاهداً أطل من عمق التاريخ ليقبّل معادلات الحاضر، وشخصية تمتلك قوة صامته قادرة على تحريك الملايين من دون ضجيج. لقد بدا الخميني، في تلك القراءة، كأنه ينتمي إلى زمن آخر، لكنه في الوقت نفسه كان شديد الحضور في لحظته السياسية، وقادراً على تحويل الروح الدينية إلى قوة اجتماعية وسياسية هائلة.

رمان الغرب على سقوط الثورة: راهنت مؤسسات غربية كثيرة، عبر مراكزها الاستخباراتية ومنابرهما الإعلامية، على أن رحيل مؤسس نظام الجمهورية الإسلامية سيؤدي إلى سقوط البناء كله. وكان التصور السائد أن غياب الشخصية الكاريزمية سيكشف هشاشة النظام ويفتح الباب أمام الانهيار. غير أن الأمواج البشرية التي حاورت الجثمان بنحيبها أسقطت ذلك الرهان. لم تكن الجماهير تشيع جسداً فقط، بل كانت تعلن ولادة عقيدة سياسية وتاريخية صلبة، وتجدد بيعتها للمشروع الذي خرجت الثورة من أجله. ومن رحم تلك اللحظة، صعد السيد علي الخميني ليتولى مسؤولية استكمال المسيرة وسط بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، وبين أزمت متلاحقة وضغوط لم تتوقف.

من عباءة الخميني إلى كفن الخميني: اليوم، تقف إيران مجدداً عند منعطف تاريخي مشابه، وهي تعيش أجواء تشيع تاريخي مرشدها الثاني. وهنا تقاطع خيوط الماضي والحاضر في مشهد بانورامي يعيد إنتاج الأسئلة نفسها. فإذا كان الإمام الخميني قد قاد ثورة التأسيس، وفك قيد البلاد من الهيمنة الغربية، فإن السيد الخميني خاض معارك التثبيت، وبنى عناصر القوة الإقليمية، وقاد بلاده خلال عقود من الحصار والتهديد والصراع

المسيرة: استمرار

يختصر «زلزال العشق الأخير» مسافة تاريخية تمتد من جنازة الإمام الخميني إلى تشييع السيد علي الخميني. ففي المشهدين، تحولت الجنازة إلى لحظة ولادة سياسية ورمزية جديدة، وأصبحت دموع المشيعين لغة للولاء، والشهود وسيلة لتجديد العهد، والنش نغمة تجمع تعيد الأمة حولها ترتيب هويتها وموقعها.

وهكذا يمتد الطريق من عباءة الخميني إلى كفن الخميني. وفي هذا الطريق، لا تدفن إيران قادتها، بل تحولهم إلى رموز حاضرة في وجدانها ووجدان المنطقة، وإلى قوة تستدعي الماضي لتصوغ الحاضر، وتعيد رص الصفوف، وترسل إلى العالم أن المشروع الذي تأسس قبل عقود لا يزال قادراً على إعادة إنتاج نفسه في كل لحظة فقد، وكل منعطف، وكل زلزال من زلازل العشق.

الإسبوعية

العدد الخامس

العدد

١٨



نهاية الأنظمة الفاسدة سنة كونية



عدنان جواد

والنظام الحالي في العراق هو التالي...



ثاني أكبر احتياطي
نفطي مؤكد



إيرادات نفطية
هائلة لعقود



نتائج تنموية
صغيرة جداً



تدهور الخدمات
ومؤشرات الحياة

المقدمة

يكشف الفساد في العراق عن مفارقة الوفرة: ثاني أكبر احتياطي نفطي في المنطقة العربية لم يعكس على التنمية أو البنية التحتية أو الاستقرار الاقتصادي.

4 الفساد في القرآن وسنة سقوط الأنظمة الفاسدة



• الفساد: كل عمل تخريبي يضاد الصلاح، كل نقص، كل إفراط أو تفريط.
• كل حاكم ظالم مصير الزوال وأمواله وسلطانه، لأن سرقة أموال الناس وظلمهم لا يدوم.

سنة إلهية:

كما بني علي باطل فهو باطل وبشر القاتل بالقتل حتى بعد حين

3 التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للفساد

انتعاش الفجوة الطبقة



• تركز الثروة بيد نخب محدودة
• الفقر يتجاوز 20% في بعض المحافظات
• البطالة مرتفعة بين الشباب.

إضعاف البيئة الاستثمارية



• هروب رأس المال الأجنبي والمحلي
• ابتزاز المافيات الاقتصادية
• طرد المستثمرين

2 مظاهر الفجوة بين الثروة والنتائج

البنية التحتية والخدمات



التنمية البشرية والتعليم



• تراجع جودة التعليم
• الدوام الثنائي والثلاثي.
• فساد عقود بناء المدارس وتخصيصات التربية

تنوع الاقتصاد



• شلل الزراعة والصناعة
• اعتماد يتجاوز 100% على النفط

1 مأسسة الفساد: من السلوك الفردي إلى المحاصصة

الفساد الإداري والبيروقراطي



• توظيف عشوائي وزبائني
• لشراء الولاءات السياسية
• الموظفون والبطالة المقنعة
• استئثار أكثر من 60% من الموازنة التشغيلية

الفساد المالي



• تهريب الأموال عبر نافذة بيع العملة
• تضخيم العقود الحكومية والمشاريع الوهمية
• نزيف مستمر لأموال الدولة

الفساد في العراق: من التسعينات إلى ما بعد 2003

بعد 2003



• فساد شامل في كل مبادئ الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية
• جيوش الموظفين ورواتب وهمية
• وبيع المناصب واللجان الحزبية
• الشعب يعاني... والفساد يتوسع

التسعينات



• الفساد مقتصر على النظام والحاشية
• الفساد يتزايد أثناء الحصار
• أي معاملة تحتاج إلى رشوة

قبل التسعينات



• الفساد محصور في طبقة الرئيس وحاشيته
• التخلص من أي منافس



شهادات دولية ومنظمات فساد محمية



جنين يالاسخارت (2022): «الفساد سمة أساسية في الاقتصاد السياسي بالعراق وجزء من المعاملات اليومية»

منظومات الفساد تضم:

شخصيات سياسية وعسكرية وتجارية تحمي بعضها بعضاً
من يمس هذه المنظومات يتعرض للخطر

ملفات فساد كبرى



سرقة القرن
• نور زهير سرق 2.5 مليار دولار من أموال الأمانات الضريبية



سرقة في وزارة النفط
• مليارات الدولارات... وعدنان الجنابي وشخصيات سياسية متورطة



الكهرباء
• العثور على 76 مليار دولار في منزل مدير علم (علاء سمير)

طرق الفساد المنتشرة



الرشاوي



مزد العملة



التوظيف الوهمي



بيع المناصب



تهريب الأموال



المشاريع الوهمية

ما المطلوب لمحاربة الفساد؟

التحول الرقمي الشامل



أتمتة الخدمات وإغلاق منافذ الفساد والرشوة وتقليل الاحتكاك البشري

استقلال الأجهزة الرقابية



تمكين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية من العمل باستقلال كامل

الصناديق السيادية



عزل جزء من إيرادات النفط لأجيال قادمة واستثماره في أصول ومشاريع تنموية

إصلاح الرواتب والإنفاق



إعادة النظر بالرواتب وعدالة التوزيع وحماية الحقوق الأساسية

سيادة القانون والمحمية



محاسبة الفاسد ومن يحميه وأي جهة سياسية تفت وراءه

خطر استمرار الحلقة المفرغة



نفاد الثروة النفطية تراجع أهميتها عالمياً قبل بناء اقتصاد حقيقي يحمي الأجيال القادمة

النهاية الحتمية للأنظمة الفاسدة



بقاء الفساد



سرقة الحقوق وهدر الثروات وظلم الأغلبية

سقوط الثقة



فقدان ثقة الناس بالمؤسسات والدولة

سقوط الشرعية



فقدان النظام شرعيته أمام الشعب

بداية النهاية



انهيار النظام بجميع رموزه وزعاماته

خلاصة القول

الفساد ليس مجرد خلل إداري، بل مرض عضوي يقضي على الدولة والمجتمع. ومن يستمر في حماية الفاسدين، يسهم في تسريع سقوط النظام الحتمي.

«الظلم لا يدوم... وهذه سنة كونية وإلهية وتاريخية»

نهاية الأنظمة الفاسدة سنة كونية والنظام الحالي في العراق هو التالي...

عدنان جواد

الإسبوعية

العدد الخامس للدراسات

سنة ٢٠٢١

الفساد في العراق وسوء الأنظمة الفاسدة: يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد الدول والمجتمعات، لأنه لا يقتصر على سرقة المال العام أو استغلال المنصب، بل يمتد إلى تقويض الثقة بالمؤسسات، وإضعاف العدالة، وتعطيل التنمية، وتحويل الدولة إلى أداة تخدم فئة محدودة على حساب أغلبية محرومة. وقد نقل الدكتور علي المؤمن عن المفكر نورمان بيرنباوم قوله إن الفساد السياسي، وهيمنة اقتصاد السوق، والطبيعة الأخلاقية للنظام الاجتماعي الأمريكي، قد تقود الولايات المتحدة إلى مستنقع التراجع والزوال. وانطلاقاً من هذه الفكرة، تناول عدداً من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات الجريمة والعنف والانتحار والاعتصاب والسرقه، وتزايد الديون والعجز التجاري والتضخم، وتحويل الاقتصاد تدريجياً نحو الاستهلاك، إلى جانب تصاعد التوترات في السياسة الخارجية. وبصرف النظر عن مدى دقة هذه التنبؤات، فإن التاريخ يثبت أن الأنظمة التي تقوم على الظلم والاستغلال لا تملك ضمانه البقاء. فقد انهار الاتحاد السوفيتي نتيجة تراكم أخطاء داخلية عميقة، فضلاً عن الضغوط والمنافسة الدولية. كما أن النظام الرأسمالي، حين يتحول إلى أداة للهيمنة والإفساد والحروب وإسقاط الدول ونهب الثروات، يزرع في داخله عوامل أزمته، فالقوة العسكرية والاقتصادية قد تؤجل الانهيار، لكنها لا تلغي القوانين الأخلاقية والتاريخية التي تحكم صعود الدول وسقوطها.

الفساد في المفهوم القرآني: ورد مفهوم الفساد في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وهو يحمل معنى واسعاً يتجاوز الجريمة المالية. فالفساد هو كل فعل يضاد الصلاح، ويؤدي إلى التخریب أو الظلم أو الإخلال بالتوازن الفردي والاجتماعي. قال تعالى: «والله يعلم المفسد من المصلح»، كما نهى عن يفس الناس حقوقهم وعن الإفساد في الأرض. ويشمل هذا المفهوم جرائم الطغاة، والاعتداء على الأرواح والأموال، وإضعاف العدالة، وحرمان الناس من حقوقهم، واستغلال السلطة لتحقيق المنافع الخاصة. ومن هذا المنظور، فإن الحاكم الذي يبني سلطانه على الظلم، ويستولي على أموال الناس، ويحمي الفاسدين، يحمل في نظامه أسباب زواله. فالقصور والثروات وأجهزة القوة لا تمنح أصحابها حصانة دائمة. وقد شهد التاريخ سقوط أنظمة وشخصيات كانت تبدو في لحظة ما عصية على المحاسبة، ثم انتهى نفوذها وتبددت ممتلكاتها. وهذه الحقيقة لا تخص نظاماً أو دولة بعينها، بل تمثل قاعدة متكررة في مسار المجتمعات.

جذور الفساد في العراق: يبدأ الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بل كانت له جذور أقدم. ففي تسعينيات القرن الماضي، تركزت الثروة والنفوذ في دائرة ضيقة مرتبطة برأس النظام السابق وأسرته وحاشيته وأجهزته. ومع سنوات الحصار الاقتصادي الطويلة، تراجعت رواتب الموظفين، وضعفت مؤسسات الدولة، وانتشرت الرشوة في المعاملات اليومية، حتى أصبح إنجاز بعض الإجراءات الإدارية مشروطاً بدفع المال أو الاستعانة بالوساطات. أما بعد عام ٢٠٠٣، فقد اتسع نطاق الفساد، وانتقل من دائرة سلطوية محدودة إلى شبكات حزبية وإدارية واقتصادية متشابكة. وظهرت أمطاط جديدة، مثل الموظفين والجنود الوهميين، وبيع المناصب، والعقود غير المنجزة، والمشروعات الوهمية، واللجان الاقتصادية التابعة للأحزاب، والرواتب والامتيازات الممنوحة تحت عناوين متعددة. وهكذا لم يعد الفساد فعلاً فردياً معزولاً، بل أصبح في كثير من الحالات منظومة تتبادل داخلها جهات سياسية وتجارية وإدارية الحماية والمصالح. وقد وصفت الممثلة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جنين بلاسارث، الفساد بأنه جزء أساسي من الاقتصاد السياسي العراقي ومن المعاملات اليومية. كما تعكس التقارير الدولية المتعلقة بالشفافية صورة مقلقة عن حجم المشكلة. غير أن أخطر ما في الفساد ليس ترتيب العراق في المؤشرات الدولية، بل أثره المباشر في حياة الناس، وفي الخدمات والتعليم والصحة والكهرباء وفرص العمل والبنية التحتية. منظومات محمية وملفات مفتوحة تتعدد وسائل الفساد في العراق، من

الرشوة والتوظيف الوهمي وبيع المواقع الإدارية، إلى تهريب الأموال، والتلاعب بالعقود، واستغلال مزاد العملة، وشراء العقارات بأموال مجهولة المصدر. وكثيراً ما تنكشف الملفات نتيجة الصراع بين أطراف المنظومة نفسها، لا نتيجة فعالية أجهزة الرقابة وحدها. وحين تتعارض المصالح، تتسرب الوثائق والاتهامات إلى الإعلام، بينما تبقى ملفات أخرى مغلقة بسبب الحماية السياسية أو الخوف أو ضعف مؤسسات المحاسبة. وتعد قضية الأمانات الضريبية، المعروفة إعلامياً باسم «سرقة القرن»، من أبرز الأمثلة على حجم الخل، إذ تعلق بمبالغ ضخمة قُدرت بمليارات الدولارات. وقد تعهدت الحكومة بملاحقة المتهمين واسترداد الأموال، إلا أن الرأي العام ما زال ينتظر نتائج حاسمة وشفافة، كما تُثار بين حين وآخر ادعاءات عن تجاوزات كبيرة في وزارات ومؤسسات مختلفة، لكن التعامل المسؤول معها يتطلب تحقيقات قضائية موثقة، لا الاكتفاء بالتداول الإعلامي أو الاتهامات غير المثبتة. هل يكفي تغيير المسؤولين؟ إن تدوير القيادات أو نقل المسؤول من موقع إلى آخر لا يمثل حلاً حقيقياً. فالفساد لا يتوقف بسبب تغيير عنوانه الوظيفي، بل حين يدرك أن القانون سيصل إليه، وأن الحماية السياسية لن تنقذه، وأن المال المسروق سيُسترد. ولذلك لا يمكن مكافحة الفساد من دون محاسبة الفاسدين ومن يوفر لهم الغطاء. فالفساد ليس فكرة مجردة، بل أفعال يرتكبها أشخاص، وتدعمها شبكات، وتحميها مصالح سياسية واقتصادية. ومن هنا، فإن مكافحة الفساد يجب أن تبدأ باستقلال القضاء، وحماية القضاة والمحققين والصحفيين والمبلغين، ومنع تدخل الأحزاب في المؤسسات الرقابية. كما ينبغي تتبع الأموال داخل العراق وخارجه، ومراجعة العقود الكبرى، والكشف عن الذمم المالية، وتنظيم تمويل الأحزاب، وإلغاء الرواتب والامتيازات غير العادلة، وربط التعيينات بالكفاءة والنزاهة، لا بالولاء الحزبي أو السياسي.

مسؤولية الدولة والمجتمع: وبناء دولة يكون فيها القانون فوق الفساد مسؤولية قانونية ووطنية وأخلاقية مشتركة. فالدولة مطالبة ببناء مؤسسات رقابية فعالة، والمجتمع مطالب برفض الرشوة والمحسوبية وعدم تحويلهما إلى سلوك طبيعي ومقبول. كما أن الإعلام والنخب الدينية والثقافية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني تتحمل مسؤولية نشر ثقافة النزاهة، ومراقبة الأداء العام، والدفاع عن حق المواطن في المعرفة والمحاسبة. ولا تتحقق العدالة بملاحقة الموظف الصغير وحده، بينما يبقى كبار المتنفذين بعيدين عن المساءلة. المطلوب هو الوصول إلى مصدر القرار والحماية، من عيّن المسؤول الفاسد؟ ومن استفاد من الأموال؟ ومن عطل التحقيق؟ ومن مارس الضغط على المدخل الحقيقي لتفكيك منظومة الفساد، لأن الفاسد لا يعمل في فراغ، بل ضمن شبكة توفر له الحماية وتشاركه المنافع. كما يجب أن تبدأ عملية الإصلاح باسترداد الأموال المنهوبة، ثم مراجعة الرواتب والامتيازات الخيالية التي تحصل عليها بعض الفئات من دون مبرر عادل، في مقابل حرمان فئات واسعة من حقوقها أو منحها رواتب لا تكفي لتوفير متطلبات الحياة الأساسية. فالقرب من السلطة لا ينبغي أن يكون معياراً للحصول على الثروة والمناصب، كما أن الانتماء الحزبي لا يمنح صاحبه أفضلية على أصحاب الكفاءة والخبرة. إن استمرار هدر الثروة، واحتكار المناصب، وحرمان الأغلبية من حقوقها، سيؤدي إلى انهيار الثقة بالدولة. وحين تسقط الثقة، تتراجع الشرعية، وتنتعج الفجوة بين المجتمع والسلطة. ولا تستطيع الوعود المؤجلة أو الشعارات السياسية إخفاء هذا الخلل إلى الأبد. لأن الشعوب تقيس أداء الحكومات بما يتحقق في حياتها، لا بما تسمعه من خطابات. لذلك، فإن نهاية الأنظمة الفاسدة ليست مجرد شعار سياسي، بل نتيجة طبيعية لتراكم الظلم والحرمان. وكل نظام يحارب الشرفاء ويحمي السارقين يحمل في داخله بذور سقوطه، مهما امتلك من مال ونفوذ وقوة. أما طريق الإنقاذ، فيبدأ بقضاء مستقل، ومحاسبة عادلة، واسترداد الأموال، وإنهاء الامتيازات غير المشروعة، وبناء دولة يكون فيها القانون فوق الجميع. فبقاء الفساد يعني سقوط الثقة، وسقوط الثقة يقود إلى تآكل الشرعية، وتآكل الشرعية هو بداية النهاية لكل نظام يرفض الإصلاح الحقيقي.



استفتاء الملايين في رحيل القائد: الحشود التي أذهلت ترامب وكذبت رهاناته



د. محمد الخمامي

التشيع المليونى لآية الله العظمى السيد علي الخامنئي.. استفتاء شعبي أعلن تجديد البيعة ونهى رهان واشنطن على انهيار الداخل الإيراني



المشهد التاريخي

- تشيع ملايين الإيرانيين في طهران والمحافظات الكبرى
- مختلف الأطياف والأجيال حتى من المعارضين
- مشهد غير مسبوق في التاريخ الإيراني الحديث
- تأكيد واضح على استمرار النهج والبيعة للقيادة

رهانات واشنطن الخاطئة



- فجوة عميقة بين الشعب والقيادة
- العقوبات ستؤدي إلى انهيار النظام
- الشارع الإيراني ينتظر التغيير
- غياب القائد سيخلق فراغاً وفوضى

المشهد المليونى أسقط كل هذه الرهانات

الحشود التي أذهلت ترامب

أكثر من
10
مليون
مشارك

- طوفان بشري في الشوارع
- من مختلف الفئات والطبقات
- تدفق من جميع المحافظات
- رسالة ولاء وبيعة واضحة

التشيع المليونى.. استفتاء شعبي



- الشارع هو صندوق الاقتراع الحقيقي
- سلوك سياسي واع ومقصود
- رفض للهيمنة والضغط الخارجي
- تجديد للعهد مع نهج القائد
- إعلان أن الأمة حية وصامدة

سقوط رهان الفوضى والانهيار



- كذب توقعات الانهيار والفوضى العارمة
- أكد استمرار قدرة النظام على التعبئة الشعبية
- غياب القائد لم يؤد إلى انقطاع الصلة الجماهيرية

التوقيت السياسي للحدث



- تزامن التشيع مع محاولات أمريكية لفرض شروط جديدة
- كشف فشل التقديرات الاستخباراتية والاستخبارية الأمريكية

الخامنئي.. رمز عقائدي وقومي

- ليس حاكماً سياسياً فقط
- رمز للكرامة والاستقلال الوطني
- ارتباط يتجاوز الخلافات اليومية
- عمق روحي وعقائدي راسخ

رسائل التشيع إلى العالم



- إيران ليست نظاماً معزولاً
- الشعب هو الحاضرة الكبرى والدرع الأساسي
- المقاومة مستمرة مهما بلغت الضغوط
- شعبية القيادة أقوى من كل الحروب الاقتصادية والإعلامية

رد فعل ترامب والإدارة الأمريكية



معادلة الرد الجديدة



ماذا يعني هذا الحدث

- تغيير في قراءة الداخل الإيراني
- إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية
- تحول التشيع إلى حدث سياسي عالمي

أرقام ودلالات

- 10+ مليون مشارك في التشيع
- مئات المدن والبلدات شاركت في الحدث
- حضور من مختلف الجنسيات والوفود
- أكبر تظاهرة شعبية في تاريخ إيران الحديث



استفتاء الملايين بعد رحيل القائد

- تجديد البيعة لنهج الثورة والولاية
- تأكيد أن الضغوط لم تلغ رمزية القيادة
- استمرار طريق المقاومة والاستقلال
- رسالة واضحة للداخل والخارج

خاتمة

لم يكن التشيع دافعاً لقائد فحسب، بل كان استفتاءً شعبياً حاسماً كذب رهانت واشنطن، وأثبت أن شعب إيران هو السند الحقيقي للثورة، وأن رمزية القيادة أقوى من كل أدوات الضغط والحصار. رحل الجسد.. وبقي النهج حياً في وجدان الملايين.

رحل القائد.. وبقي النهج.. والشعب هو الضامن لاستمرار الثورة

استفتاء الملايين في رحيل القائد: الحشود التي أذهلت ترامب وكذّبت رهاناته

د. محمد الحماوي

المقدمة:

شهدت العاصمة الإيرانية طهران وعدد من المحافظات الكبرى مشهداً استثنائياً خلال مراسم التشييع المليوني لمرشد الثورة الإسلامية، آية الله العظمى السيد علي الخامنئي. ولم يكن ذلك المشهد مجرد طقس جنائزي عابر أو لحظة وجدانية مرتبطة بفقدان قائد، بل تحول، وفق رؤية المقال، إلى استفتاء جماهيري علني أعاد ترتيب كثير من الحسابات السياسية في المنطقة، ووجه رسالة مباشرة إلى العواصم الغربية، وفي مقدمتها واشنطن. لقد تجاوزت الحشود معنى الحزن الفردي والجماعي، لتصبح مؤشراً سياسياً على طبيعة العلاقة بين القيادة الإيرانية وقطاعات واسعة من المجتمع. كما أعادت هذه الحشود طرح أسئلة تتعلق بقدرة العقوبات والضغوط الخارجية على تفكيك الروابط العقائدية والوطنية داخل إيران، ومدى دقة التصورات الغربية عن هشاشة الداخل الإيراني وقرب انهياره.

رهانات واشنطن على الداخل الإيراني: بنت الولايات المتحدة، طوال سنوات، جزءاً كبيراً من استراتيجيتها تجاه إيران على فرضية وجود فجوة عميقة بين القيادة والشعب. وقد افترضت دوائر القرار الأمريكية أن الضغوط الاقتصادية والعقوبات المشددة ستؤدي تدريجياً إلى تآكل شرعية النظام، وإضعاف ارتباط الجماهير بالمؤسسات السياسية والدينية الحاكمة. كما اعتقدت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن سياسة «الضغط الأقصى» قادرة على دفع الشارع الإيراني إلى الانفجار، وأن الصعوبات المعيشية ستتحول تلقائياً إلى قطيعة سياسية وروحية مع القيادة. واستندت هذه الرؤية إلى تقارير استخباراتية ودراسات صادرة عن مراكز أبحاث غربية، افترضت أن المجتمع الإيراني ينتظر لحظة التغيير، وأن علاقته بقيادته قائمة على الخوف أو المصلحة أكثر من الإيمان والولاء. غير أن مشاهد التشييع، بحسب المقال، قدمت صورة مغايرة لهذه التقديرات. فقد ظهر أن الخلافات الداخلية والمشكلات

الاقتصادية، مهما كانت حقيقية، لا تعني بالضرورة انهيار الرابطة الوطنية والعقائدية عند لحظات التهديد أو الفقد الكبير.

الحشود التي أذهلت دوائر القرار: تدفقت إلى شوارع طهران حشود بشرية واسعة ضمت أجيالاً وشرائح اجتماعية مختلفة. ولم يقتصر الحضور على أنصار التيار الحاكم، بل شارك فيه مواطنون قد يختلفون مع الحكومة في ملفات داخلية، لكنهم اجتمعوا عند رمزية القيادة والسيادة الوطنية. وقد فرضت الصور الجوية والمشاهد المباشرة نفسها على وسائل الإعلام الدولية، وأظهرت كثافة بشرية يصعب تجاهلها أو اختزالها في تعبئة تنظيمية محدودة. لذلك، يرى المقال أن المشهد أصاب دوائر القرار في واشنطن بالدهشة، لأنه كشف ضعف فهمها للسياق الاجتماعي والعائدي الذي يحكم العلاقة بين قطاعات واسعة من الإيرانيين وقيادتهم. لقد أعلنت الجماهير، في لحظة الوداع، تمسكها بالنهج الذي مثله الخامنئي، وحولت الجنائز إلى فعل سياسي جماعي. وبذلك، بدا أن القراءة الأمريكية للداخل الإيراني قد اعتمدت على أدوات تحليل مادية وبرagamية، من دون أن تستوعب العمق الديني والتاريخي والوطني الذي يوجه سلوك المجتمع في اللحظات المصرية.

التشييع بوصفه موقفاً سياسياً: تعبر الشعوب في الأنظمة السياسية التقليدية عن خياراتها من خلال صناديق الاقتراع. غير أن لحظات التحول التاريخية قد تجعل الشارع نفسه صندوقاً للتعبير السياسي. ومن هذا المنطلق، لم يكن التشييع المليوني مجرد اندفاع عاطفي، بل سلوكاً عاماً حمل رسائل واضحة إلى الداخل والخارج. كانت الرسالة الأولى أن المشكلات الاقتصادية والخلافات السياسية لا تلغي الشعور بالسيادة الوطنية. أما الرسالة الثانية، فتمثلت في أن رمزية القيادة ما زالت تمتلك حضوراً عميقاً في الوجدان الشعبي. وجاءت الرسالة الثالثة لتؤكد أن الضغوط الخارجية لا تؤدي دائماً إلى تفكيك المجتمع، بل قد تدفعه إلى التماسك عندما يشعر بأن بلاده أو قيادته تتعرض للاستهداف. ومن ثم، تحولت أقدام الملايين في

شوارع طهران إلى لغة سياسية لا تقل وضوحاً عن البيانات الرسمية. فالحشود أرادت أن تقول إن رحيل القائد لا يعني رحيل المشروع، وإن غياب الشخص لا يفتح بالضرورة باب الفراغ أو الانهيار. سقط رهان الفوضى والانحيار: أسقطت مشاهد التشييع، وفق رؤية المقال، الرهان على حدوث فوضى عارمة أو فراغ سياسي بمجرد غياب المرشد. فقد روجت بعض وسائل الإعلام الغربية لاحتمالات انهيار سريع داخل مؤسسات الدولة، أو اندلاع صراع حاد على السلطة، أو خروج الشارع على النظام في لحظة الارتباك. لكن الحشود قدمت مؤشراً مغايراً، إذ أظهرت قدرة المنظومة السياسية على التعتية، واستمرار الصلة بين الجماهير والرمزية التي مثلها القائد الراحل. كما كشفت أن النظام لا يقوم على فرد واحد فقط، بل على شبكة مؤسسات وعقائد وذاكرة ثورية مترابطة. ولا يعني ذلك غياب التحديات أو الخلافات الداخلية، لكنه يعني أن التنبؤ بانحيار الدولة اعتماداً على رحيل قائدها كان قراءة متسرعة. فالمجتمعات لا تتحرك دائماً وفق الحسابات الاقتصادية وحدها، ولا يمكن قياس استقرارها من خلال حجم الضغوط الخارجية فقط.

معادلة ردع سياسية جديدة: وضعت الحشود حداً لمرحلة من المراهات الافتراضية على عزلة النظام وسهولة إسقاطه من الداخل. فواشنطن، بحسب المقال، لم تعد أمام سلطة منفصلة عن مجتمعها كما كانت تتصور، بل أمام دولة تمتلك قاعدة شعبية قادرة على التحرك في اللحظات الكبرى. وقد ترك القائد خلفه مشهداً جماهيرياً فرض معادلة ردع سياسية جديدة. فالقوة لا تقاس بالسلاح وحده، بل أيضاً بالقدرة على حشد المجتمع، وحماية الرموز، ومنع الخصوم من استثمار لحظات الانتقال والفراغ. وهكذا، تحولت الجنائز إلى رسالة ردع ناعمة مفادها

أن الضغط الخارجي قد يواجه بجهة داخلية أكثر تماسكاً مما يتوقعه الخصوم. الخاتمة: لم يكن التشييع المليوني مجرد وداع لقائد رحل، بل إعلاناً جماهيرياً عن استمرار النهج، وتأكيداً أن الحضور الشعبي ما زال عنصراً رئيسياً في معادلة القوة الإيرانية. كما حمل رسالة إلى الخارج بأن العقوبات والضغوط لم تنجح في محو رمزية القيادة أو قطع الصلة بينها وبين قطاعات واسعة من الشعب. وبذلك، أصبح التشييع حدثاً سياسياً يقدر ما كان مناسباً للحزن. فقد أعاد تقييم صورة الداخل الإيراني، وأسقط بعض رهانات الفوضى والانحيار، وكشف عن عمق العلاقة بين القيادة والشارع. لقد رحل القائد، لكن استفتاء الملايين أكد أن المشروع الذي مثله لا يزال حاضراً، وأن الشارع الإيراني قادر، في اللحظات المصرية، على أن يتحول إلى قوة سياسية تعيد رسم الحسابات داخل إيران وخارجها.



مكافحة الفساد والمفسدين الزبيدي ودور المؤسسات في ترسيخ سيادة القانون في العراق



ابراهيم الدهش

الفساد تحد يهدد الدولة والمجتمع

- إهدار المال العام
- ضعف الخدمات والتنمية
- فقدان ثقة المواطن
- تعطيل مؤسسات الدولة

رسالتنا

بناء دولة قوية
لا يتحقق إلا بترسيخ
النزاهة والشفافية
وسيادة القانون

تكامل المؤسسات في مواجهة الفساد



الأجهزة الأمنية

- تنفيذ أوامر القبض
- المتابعة الميدانية



هيئات الرقابة

- التحقيق والكشف
- التدقيق والمتابعة



السلطة القضائية

- محكمة المتورطين
- تطبيق القانون بعدالة



الجهات الحكومية

- تطبيق الأنظمة
- تعزيز الشفافية



تعاون وتنسيق

- عمل مشترك
- للحفاظ على المال العام
- وحماية مستقبل العراق

دور الزبيدي في دعم تنفيذ القانون



- المساهمة في ملاحقة المطلوبين في قضايا الفساد
- تنفيذ أوامر القبض والاستقدام الصادرة عن القضاء
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية والرقابية وفق الضوابط القانونية
- دعم هيئة الدولة وتأكيد أن القانون يطبق على الجميع دون تمييز

مكافحة الفساد ليست إجراء أمنياً فقط



تحديات تعيق مكافحة الفساد

- ضعف الوعي المجتمعي في بعض الحالات
- الحاجة إلى حماية المبلغين
- ضعف التعاون بين المؤسسات
- تعقيد بعض الإجراءات
- تشعب القضايا

دور المواطن في حماية المال العام



- الالتزام بالقانون ورفض الرشوة والمحسوبية
- الإبلاغ عن أي حالة فساد عبر القنوات الرسمية
- المشاركة في الرقابة المجتمعية
- بناء مجتمع يرفض الفساد بكل أشكاله

الجهود العراقية وأهمية الإطار القانوني



الاستمرارية وبناء المؤسسات القوية



معاً من أجل عراق
نزيبه.. عادل.. مزدهر
الفساد عدو الوطن والمستقبل

معركة مستمرة من أجل سيادة القانون

- إرادة سياسية قوية
- مؤسسات فاعلة
- قضاء مستقل
- تعاون مجتمعي واسع



كل خطوة لحماية المال العام هي لبنة في بناء دولة المؤسسات

محاربة الفساد والمفسدين، الزيدي ودور المؤسسات في ترسيخ سيادة القانون في العراق

إبراهيم الدهش

الإسبوعية

تحت إشراف

مجلسه

٢٤

تحت إشراف

مجلسه

٢٤

مقدمة في خطورة الفساد: يشكل الفساد واحداً من أخطر التحديات التي واجهت الدولة العراقية خلال العقود الماضية، لأن آثاره لا تقتصر على هدر المال العام أو إساءة استخدام المنصب، بل تمتد إلى مختلف مفاصل الدولة والمجتمع. فالفساد يضعف أداء المؤسسات، ويؤخر مشاريع التنمية، ويؤثر في مستوى الخدمات الأساسية، كما يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين بالحكومة والقانون. ومن هنا، لم يعد ملف مكافحة الفساد قضية إدارية محدودة، بل أصبح شرطاً أساسياً لبناء دولة قوية وقادرة على حماية مواردها وتحقيق العدالة بين أبنائها. إن الدولة التي تتساهل مع الفساد تفقد تدريجياً قدرتها على فرض القانون، لأن المواطن حين يرى أن بعض المتنفذين يفلتون من العقاب، بينما تطبق الإجراءات على الضعفاء وحدهم، يشعر بأن العدالة انتقائية. ولهذا، فإن نجاح العراق في بناء مؤسسات مستقرة يتطلب ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، وتحويلها من شعارات عامة إلى قواعد عملية تحكم أداء المسؤولين والموظفين والمؤسسات.

تكامل المؤسسات في مواجهة الفساد: تحتاج مكافحة الفساد إلى تعاون حقيقي بين المؤسسات الحكومية والأمنية والرقابية والقضائية، لأن أي جهة منفردة لا تستطيع مواجهة شبكات معقدة ومتداخلة. فالجهات الرقابية تكشف المخالفات وتجمع المعلومات، والأجهزة الأمنية تنفذ أوامر القبض والاستقدام، بينما يتولى القضاء التحقيق والفصل في القضايا وفق الأدلة والإجراءات القانونية. ويهدف هذا التكامل إلى حماية مقدرات الدولة، ومنع استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، وملاحقة المتورطين مهما كانت مواقعهم. كما يسهم التنسيق المؤسسي في تقليل حالات التعطيل أو التضارب بين الجهات المختلفة، ومنع ضياع الملفات بين الروتين الإداري وتداخل الصلاحيات. وكلما كان التعاون منظماً وواضحاً، ازدادت قدرة الدولة على الوصول إلى الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة.

دور الزيدي في دعم تنفيذ القانون: في هذا السياق، يبرز دور الزيدي ضمن المهام الرسمية الموكلة إليه في إطار تنفيذ القانون ودعم الإجراءات المتعلقة بملاحقة المطلوبين في قضايا الفساد. ويشمل ذلك المساهمة في تنفيذ أوامر القبض والاستخدام الصادرة عن الجهات القضائية المختصة، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية والرقابية من أجل ضمان وصول العدالة إلى المتهمين وعدم تمكنهم من الإفلات أو الاختفاء. غير أن أهمية هذا الدور لا تكمن في الجانب الأمني وحده، بل في كونه جزءاً من منظومة مؤسسية أوسع. فتنفيذ أوامر القضاء يجب أن يجري وفق القانون، مع احترام حقوق جميع الأطراف، وعدم استخدام مكافحة الفساد ذريعة لتصفية الحسابات السياسية أو الشخصية. وحين تلتزم الأجهزة بهذه الضوابط، فإنها تعزز هيبة الدولة، وتؤكد أن القانون يطبق على الجميع من دون تمييز.

مكافحة الفساد ليست إجراءً أمنياً فقط: يؤكد المختصون أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تعتمد على الملاحقات الأمنية وحدها، لأن الفساد ينشأ غالباً من ثغرات قانونية وإدارية واقتصادية تسمح باستمراره. ولذلك، فإن المواجهة الفاعلة تبدأ بتشريعات واضحة، وتمر برقابة مالية وإدارية دقيقة، وتنتهي بقضاء مستقل قادر على حسم القضايا بسرعة وعدالة. كما أن تطوير الأنظمة الإلكترونية يمثل أداة أساسية لتقليل فرص الرشوة والتلاعب. فكلما انخفض الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، وأصبحت الإجراءات قابلة للتتبع إلكترونياً، تقلصت فرص التدخل الشخصي والابتزاز وتساعد الأمانة كذلك على حفظ الوثائق، وربط قواعد البيانات، وكشف التناقضات في العقود والمعاملات والحسابات.

التحديات التي تعيق المواجهة: على الرغم من إصرار تقدم في بعض الملفات، ما زالت مكافحة الفساد في العراق تواجه تحديات كبيرة. ومن أبرزها تشعب القضايا، وتعقيد الإجراءات القانونية، وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، فضلاً عن بطء التنسيق بين بعض المؤسسات. كما أن بعض شبكات الفساد تمتلك نفوذاً واسعاً يمكنها من الضغط أو تعطيل التحقيقات أو التأثير في الشهود.

وتبرز أيضاً مشكلة ضعف الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد، إذ قد يتعرض الموظف أو المواطن الذي يقدم معلومات مهمة للتهديد أو الانتقام الوظيفي والاجتماعي. ولذلك، فإن تشجيع الإبلاغ يتطلب قنوات آمنة وسريّة، وضمانات قانونية حقيقية، وآليات واضحة لحماية الشهود والمبلغين من أي أذى.

الاستمرارية وبناء المؤسسات القوية: يرى المراقبون أن نجاح أي حملة لمكافحة الفساد يعتمد على الاستمرارية، لأن الإجراءات المؤقتة أو الموسمية لا تؤدي إلى نتائج دائمة. وقد تنجح حملة معينة في القبض على عدد من المتهمين، لكن المنظومة ستعيد إنتاج نفسها إذا بقيت الثغرات الإدارية والسياسية والقانونية من دون معالجة. لذلك، ينبغي بناء مؤسسات قوية تعتمد الكفاءة والنزاهة في التعيين والترقية، وتمنع المحسوبية والولاء الحزبي من التحكم في الوظيفة العامة. كما يجب نشر نتائج التحقيقات والقضايا المهمة بشفافية، حتى يشعر المواطن بأن الدولة جادة، وأن المحاسبة لا تتوقف عند صغار الموظفين بل تصل إلى كبار المسؤولين والمتنفذين.

نشر ثقافة النزاهة: لا يقتصر الإصلاح على القوانين والأجهزة، بل يتطلب أيضاً بناء ثقافة مجتمعية ترفض الفساد. ومن هنا، يمثل إدخال مفاهيم النزاهة والمسؤولية العامة في المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة استثماراً طويل الأمد. فالمجتمع الذي يتسامح مع الرشوة أو يعددها وسيلة طبيعية لتسيير المعاملات يساعد، من دون قصد، على استمرار الظاهرة. وتبدأ ثقافة النزاهة من احترام القانون، والمحافظة على الممتلكات العامة، ورفض استغلال المنصب، وتعزيز قيمة العمل والكفاءة. كما أن للإعلام ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين والمثقفين دوراً مهماً في توعية الناس بأضرار الفساد، وكشف آثاره على الفقراء والخدمات ومستقبل الأجيال.

دور المواطن في حماية المال العام: لا يقتصر دور المواطن على متابعة ما تقوم به الجهات الرسمية، بل يمتد إلى المشاركة الفاعلة في حماية المال العام. ويتحقق ذلك من خلال رفض دفع الرشوة، وعدم

استخدام الوساطة غير المشروعة، والإبلاغ عن التجاوزات عبر القنوات الرسمية، ودعم المؤسسات التي تعمل بنزاهة. كما ينبغي للمواطن أن يدرك أن المال العام ليس ملكاً مجهولاً، بل هو جزء من حقه وحق أسرته والمجتمع. فكل مبلغ يُهدر في عقد فاسد يعني مدرسة لم تُبن، أو مستشفى لم يُجهز، أو طريقاً لم يُصلح، أو فرصة عمل ضاعت. ومن ثم، فإن حماية المال العام مسؤولية مشتركة، وليست واجباً حكومياً فقط.

أهمية الإطار القانوني: تعكس الجهود التي تبذلها الدولة في ملف مكافحة الفساد إدراكاً متزايداً لأهمية حماية الموارد الوطنية وتوجيهها نحو التنمية والخدمات. غير أن هذه الجهود تحتاج إلى إطار قانوني واضح ومستقر، يمنع التداخل في الصلاحيات ويضمن استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية. وفي هذا الإطار، يأتي دور الزيدي وغيره من المكلفين بتنفيذ أوامر القضاء ضمن سياق مؤسسي، لا فردي. فالمطلوب هو دعم سيادة القانون، وملاحقة المطلوبين، وتنفيذ القرارات القضائية، مع الالتزام بالضوابط التي تمنع التجاوز وتحمي الحقوق. وحين يعمل الجميع وفق هذا المبدأ، تصبح الدولة أقوى من الأشخاص والمصالح. معركة مستمرة من أجل سيادة القانون: في النهاية، تبقى مكافحة الفساد معركة طويلة تتطلب إرادة سياسية صادقة، ومؤسسات قوية، وقضاءً مستقلاً، وتعاوناً مجتمعياً واسعاً. ولا يمكن تحقيق نتائج حقيقية إذا اقتصرت الجهود على الشعارات أو الحملات المؤقتة، بل يجب أن تصبح النزاهة جزءاً من بنية الدولة وثقافتها الإدارية. إن كل خطوة تتخذ لحماية المال العام، واسترداد الأموال، ومحاسبة المتورطين، وتطوير الأنظمة الإلكترونية، تمثل لبنة جديدة في بناء دولة المؤسسات. كما تعزز ثقة المواطنين وتفتح الطريق أمام الاستثمار والتنمية المستدامة. ومن خلال هذا المسار المتكامل، يستطيع العراق أن ينتقل من إدارة أزمات الفساد إلى الوقاية منه، وأن يبني مستقبلاً يقوم على العدالة والكفاءة وسيادة القانون.



النجف الأشرف وكربلاء في مراسم التشييع الكبرى: الأبعاد الدينية والسياسية



د. اوراد كمونة



حدث يتجاوز الحدود

يمثل تشييع القيادات الدينية الكبرى حدثاً دينياً وسياسياً واجتماعياً تتداخل فيه الرمزية العقائدية مع الحسابات السياسية والتفاعلات الإقليمية

كربلاء ورمزية عاشوراء

- مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) ورمز ثورة عاشوراء
- وجهة رئيسة للوفود بعد النجف لإحياء مجالس العزاء والذكر
- ربط المناسبات بقيم التضحية والثبات والصبر
- تجسيد لوحدة المشاعر الشيعية حول رموزها المقدسة

النجف الأشرف ومكانتها

كربلاء المقدسة ورمزيتها

النجف الأشرف ومكانتها

- مرقد الإمام علي (عليه السلام) وقلب المرجعية والحوزة العلمية
- استقبال الوفود وإقامة مجالس التأبين وبيانات التعزية
- الزائرون يجمعون بين المشاركة في التشييع والزيارة والدعاء
- تعزيز الروابط الروحية والعلمية بين العراق وإيران ودول العالم

البعد الاجتماعي

- تعزيز التفاعل بين المجتمعين العراقي والإيراني في خدمة الزائرين
- مواكب حسينية وخدمات لضيافة الزائرين والإيواء والنقل
- ثقافة الإكرام والخدمة سمة أصيلة للمدن المقدسة
- مشاركة المؤسسات الدينية والهيئات الخدمية والمتطوعين

الأبعاد السياسية

- تأكيد امتداد تأثير القيادات الدينية الشيعية خارج الحدود الوطنية
- مؤشر على طبيعة العلاقات بين العراق وإيران
- تعزيز دور المرجعيات والعتبات في التواصل بين الشعوب
- رسائل سياسية ودينية يتابعها الإعلام الإقليمي والدولي

اهتمام وسائل الإعلام

- متابعة حجم الحشود وأنماط المشاركة والرسائل
- تغطية تعكس مكانة الرموز الدينية في المجال العام
- حدث يتجاوز البعد المحلي ليصبح ذا دلالات إقليمية ودولية
- ترسيخ حضور المناسبة في الرأي العام العالمي

دوافع الزائرين الإيرانيين إلى العراق



- إحياء العزاء والولاء
- زيارة المرقاة المقدسة
- الدعاء للفقيد والأمة الإسلامية
- الارتباط بروابط دينية وثقافية

مسار الزيارة المتوقع

- الوصول إلى العراق
- النجف الأشرف
- كربلاء المقدسة
- العودة إلى بلادهم

حجم الحضور المتوقع والأثر

- توافد عشرات الآلاف وربما مئات الآلاف من الزائرين من إيران ودول العالم
- حراك ديني واجتماعي واسع النطاق في النجف وكربلاء
- تعزيز وحدة الصف الإسلامي بين الشعوب الإقليمية
- ترسيخ مكانة العراق بوصفه مركزاً دينياً استراتيجياً في العالم الإسلامي

النجف وكربلاء.. منارتان للوحدة والوفاء



تجسدان التداخل بين الأبعاد الدينية والاجتماعية والسياسية في المناسبات الكبرى



تعزز الروابط الدينية والثقافية بين الشعوب الإسلامية، وخاصة بين العراق وإيران



تؤكد دور المدن المقدسة في التشكيل الذاكرة الجماعية للأمة الإسلامية



ترسخان قيم التواصل الحضاري والتقارب، وتبنيان فضاء جامعة تتجاوز الحدود والخلافات السياسية



لن تكون مراسم التشييع مجرد حدث يرتبط بفقد شخصية، بل محطة لتعميق الروابط الإيمانية، وتجديد العهد بالمسيرة، والسير على نهج القادة الشهداء حتى يتحقق الحق وتبقى راية الإسلام عالية.

”

النجم الأشرف وكربلاء في مراسم التشييع الكبرى: الأبعاد الدينية والسياسية

د. أورد كمونة

المقدمة:

يمثل تشييع القيادات الدينية الكبرى في العالم الإسلامي حدثاً يتجاوز كونه مناسبة جنازية مرتبطة برحيل شخصية بارزة، إذ يتحول في كثير من الأحيان إلى ظاهرة دينية وسياسية واجتماعية تتداخل فيها الرمزية العقائدية مع الحسابات الإقليمية والتفاعلات الشعبية. ومن هذا المنطلق، يفتح افتراض إقامة مراسم تشييع كبرى للسيد علي الخامنئي المجال أمام دراسة الأدوار التي يمكن أن تؤديها مدينتا النجم الأشرف وكربلاء المقدسة في استقبال امتدادات هذا الحدث. فالمدينتان لا تمثلان مقصدين للزيارة الدينية فحسب، بل تشكلان مركزين روحيين وثقافيين يحظيان بمكانة استثنائية لدى ملايين المسلمين الشيعة في أنحاء العالم. كما تساهمان في تشكيل الوعي الجمعي، وإعادة إنتاج الرموز الدينية، وتعزيز الروابط العابرة للحدود بين المجتمعات الشيعية. ولذلك، فإن أي حدث ديني كبير يرتبط بقيادة مرجعية أو سياسية مؤثرة يمكن أن يجد صدها الطبيعي في النجم وكربلاء، وأن يكتسب فيهما بعداً أوسع من حدود المناسبة الأصلية.

امتداد مراسم التشييع إلى العراق: من المرجح، في مثل هذا السيناريو، ألا تنحصر آثار مراسم التشييع داخل الأراضي الإيرانية، بل تمتد إلى العراق، ولا سيما إلى النجم وكربلاء. وقد تتحول المدينتان إلى مقصد رئيس للوفود الشعبية والرسمية القادمة من إيران ومن دول إسلامية أخرى، بهدف أداء الزيارة، وإقامة مجالس العزاء، واستنكار شخصية القائد الراحل، والتعبير عن التضامن الديني والسياسي. وسيمتدح هذا الامتداد الحدث طابعاً عابراً للحدود، إذ سيخرج من إطار التشييع الوطني إلى فضاء ديني أوسع تشارك فيه مجتمعات متعددة. كما ستسهم الأجواء الروحية التي تتميز بها المدن المقدسة في إعادة تفسير الحدث ضمن معاني الوفاء والقيادة والتضحية والاستمرار، بدلاً من بقاءه محصوراً في البعد السياسي أو الرسمي. النجم الأشرف ومكانتها الدينية: تحل النجم الأشرف موقعاً فريداً في الوجدان الشيعي، لأنها تحتضن مرقداً

الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وتمثل في الوقت نفسه المقر التاريخي للحوزة العلمية التي تخرج فيها كبار العلماء والفقهاء على مدى قرون. ومن ثم، فإن النجم لا تُعد مدينة مقدسة فقط، بل مركزاً للمعرفة الدينية والاجتهاد والمرجعية والتوجيه الروحي. ولهذا، يتوقع أن تجد مراسم التشييع الكبرى صداها في النجم من خلال إقامة مجالس التأبين، واستقبال الوفود، وصدور بيانات التعزية من المرجعيات والمؤسسات الدينية، وتنظيم الفعاليات التي تستحضر سيرة الراحل ومواقفه. وقد تمتح مشاركة العلماء وطلبة الحوزة والعتبات والمؤسسات الدينية الحدث ثقلًا معنويًا إضافيًا، وتربطه بالتقاليد الراسخة للنجم في التعامل مع المناسبات الدينية الكبرى.

توافد الزائرين إلى النجم: عند إقامة مراسم بهذا الحجم، يمكن أن تشهد النجم توافد عشرات الآلاف، وربما أعداداً أكبر، من الزائرين الإيرانيين وغيرهم. وسيحرص كثير منهم على الجمع بين المشاركة في مراسم العزاء وأداء الزيارة الدينية عند مرقدا الإمام علي عليه السلام. وبذلك، لن تُفهم الرحلة بوصفها انتقالاً للمشاركة في حدث سياسي أو جنازي فقط، بل باعتبارها رحلة إيمانية أيضاً. فالزائر سيستحضر في النجم معاني العدالة والشجاعة والقيادة والزهد، وهي معان ترتبط بشخصية الإمام علي في الوعي الإسلامي. كما سيجد في أجواء المدينة فضاءً مناسباً للدعاء للراحل، والتعبير عن الحزن، وتجديد الارتباط بالقيم التي يعتقد أنها شكلت مسيرته. كربلاء ورمزية عاشوراء: أما كربلاء، فإن حضورها في مثل هذا الحدث يستند إلى رمزيتها العميقة المرتبطة بالإمام الحسين عليه السلام وثورة عاشوراء. فهذه المدينة تمثل في الوعي الشيعي عنواناً للتضحية والثبات ورفض الظلم، ولذلك تتجدد رمزيتها في كل مناسبة كبرى ترتبط بالشهادة أو القيادة أو الصمود. ومن المتوقع أن يتوجه قسم كبير من الوفود إلى كربلاء بعد زيارة النجم، لإقامة مجالس الفاتحة وتلاوة القرآن ورفع الدعاء. كما قد تُربط سيرة الراحل بمعاني الصبر والثبات التي جسدها واقعة الطف، وهو ما يمنح التشييع بعداً رمزياً يتجاوز الحدث نفسه، ويضعه ضمن سردية دينية أوسع.

المشاركة الدينية المشتركة: المؤسسات الدينية والمجتمعات في البلدين. وقد تكتسب مشاركة المرجعيات والعتبات والشخصيات السياسية والدينية دلالات متعددة، وبعضها يتعلق بالتعزية والاحترام، وبعضها يرتبط برسائل سياسية أوسع. ومع ذلك، ستبقى حساسية النجم واستقلال مرجعيتها الدينية عاملاً مهماً في تحديد شكل المشاركة وطبيعتها، بما يحفظ خصوصية المدينة ومكانتها.

الاهتمام وسائل الإعلام: ستسعى وسائل الإعلام الإقليمية والدولية إلى متابعة حجم الحشود، ورموز مشتركة وممارسات دينية متقاربة. وهذا الامتداد يعزز الشعور بالانتماء إلى فضاء روحي واحد، رغم اختلاف الدول واللغات والخلفيات الاجتماعية. البعد الاجتماعي للمراسم: على المستوى الاجتماعي، قد يؤدي الحدث إلى تعزيز التفاعل بين المجتمعين العراقي والإيراني، من خلال استقبال الموكب الحسينية للزائرين، وتقديم الطعام والسكن والخدمات الطبية والنقل والإرشاد. وقد تطورت هذه الثقافة الخدمية عبر سنوات طويلة من الزيارات الدينية المتبادلة، ولا سيما خلال زيارة الأربعين وغيرها من المناسبات المليونية. وستبرز مظاهر التضامن الشعبي بوضوح، إذ ستشارك المؤسسات الدينية والهيئات الخدمية والمتطوعون وأهالي المدينتين في تنظيم حركة الزائرين وتأمين احتياجاتهم. ويعكس ذلك ثقافة اجتماعية قائمة على إكرام الضيف وخدمة الزائر، وهي ثقافة أصبحت سمة مميزة للمدن المقدسة في العراق. كما يمكن أن تفتح هذه المناسبة مجالاً أوسع للتواصل الإنساني بين الزائرين والسكان المحليين، وأن تسهم في تعزيز الروابط العائلية والاجتماعية والثقافية العابرة للحدود. وبذلك، لا يبقى التشييع حدثاً دينياً فحسب، بل يتحول أيضاً إلى مساحة للتعارف والتكافل والتضامن.

الأبعاد السياسية والإقليمية: على المستوى السياسي، سيؤكد امتداد مراسم التشييع إلى النجم وكربلاء أن تأثير القيادات الدينية الشيعية لا يتوقف عند الحدود الوطنية، بل يمتد إلى المجالين الديني والثقافي في المنطقة. كما سيعكس حجم المشاركة الشعبية والرسمية طبيعة العلاقات بين العراق وإيران، ومستوى التواصل بين



الخامنائي العشق الصادق

علاقة قائد أحب أمته .. وأمة عشقته بصدق ووفاء



جاسم محمد جعفر

كل واحد من ملايين
المشيعة كان يحمل
قلبه على كفه
ملأ الخامنائي
شغاف القلب حباً
حتى استولى على
القلوب وملك الأفئدة

مشهد التشيع
ملايين المشيعين
في مختلف المدن
الإيرانية
وداع مهيب
لا مثيل له في
العصر الحديث
عشق صادق
تحول إلى بيعة
خالدة

الزهد والثبات في سيرة الخامنائي

- لم تأخذه أبهة الجاه
ولم تغره حلاوة المناصب
- لم تأسره الشهوات
ولا تغليه مطامع الدنيا
- صلب أمام الأعداء
قوي في الأزمات
- شجاع عند المواجهة
صابر على البلاء، ثابت عند النقاء

محبة القائد لأبناء أمته



قوة القائد في مواجهة الخصوم

- كان يربع خصومه
وهو يحرك مسبحته
- كان يخيف أعداء الله
وهو باك في سجدته
- يهز كيانات الظالمين بعبارة
ويزلزل عروش الفاسدين بكلمة
- كان أسداً حصوراً .. وليثاً غيوراً
جمع بين القوة والرحمة

وسع قلبه الأمة الإسلامية
كلها بمختلف طوائفها
ومذاهبها وطبقاتها

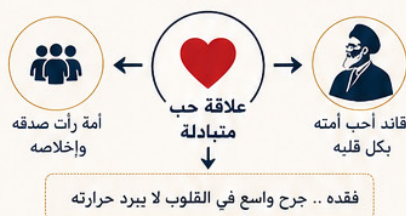
عاش هموم الأمة
وآلامها وعذاباتها
بكل كيانه

رحيم بالمؤمنين
عطوف على الصالحين

فُحب للمستضعفين
رؤوف بالأيتام

جمع الإيمان والحنان
في قلب كبير

العشق الصادق .. ثمرة المحبة المتبادلة



الوداع المهيب للقائد الشهيد



- أفزع الفاسدين
وأغاظ المنحرفين
- أقر عيون المحبين
وأسر قلوب العاشقين
- مظهر مهيب ورهيب
لا مثيل له في التاريخ

غضب الخصوم .. وفرح المحبين

- لبقى أعداؤه يتلظون ..
في نار غيظهم إلى الأبد ..
وغداً من الأمة ما هو أشد
- لتفرح قلوب الصالحين
بجمال هذا الركب المهيب
وغد الفقيدهم
سيكون أحلى وأجمل

رسالة العشق الصادق



ثمرة العشق الصادق



“ من عباءة الخميني إلى كفن الخامنائي .. عشق صادق لا ينتهي ”

غضب الخصوم وفرح المحبين: قد يبقى الخصوم أسرى غيظهم؛ لأنهم لا يستطيعون تفسير هذا الحب بلغة المصالح وحدها. فالمحبة الصادقة لا تُشتري، والحشود التي تخرج بقلوبها قبل أقدامها لا تصنعها الأوامر وحدها. أما المحبون، فقد وجدوا في جمال لوكب عزاءً يخفف عنهم وطأة الفقد، ورأوا أن القائد الذي عاش بينهم بالمبدأ سيبقى بعد رحيله بالذكرى والأثر. ومن هنا، اجتمع الحزن والفرح في لحظة واحدة: حزن على الفقد، وفرح بما كشفه التشيع من وفاء؛ ألم على الرحيل، وطمأنينة إلى أن الطريق لم ينقطع. فالوداع، مهما كان موجعاً، تحول إلى شهادة جماعية على أن الحب المتبادل بين القائد وأمته لم يكن وهماً. العشق الصادق ومستقبل الأمة: يبقى العشق الصادق للخانمي ثمرة علاقة قامت على المحبة والتضحية والوفاء. فقد أحب أمته، وعاش آلامها، وربط مصيره بمصيرها، ثم ردت الأمة هذا الحب بحضورها ودموعها وعهدها. ولهذا، لا تنتهي قصة العشق عند التشيع، بل تبدأ منها مرحلة جديدة يتحول فيها الحزن إلى مسؤولية، والذكرى إلى موقف، والمحبة إلى استمرار في الطريق. إن الوفاء الحقيقي لا يقتصر على البكاء أو رفع الصور، بل يظهر في حفظ المبادئ، وصون وحدة الأمة، والدفاع عن المستضعفين، ومواجهة الظلم، والعمل من أجل كرامة الناس. فإذا تحولت هذه القيم إلى سلوك حي، بقي القائد حاضراً في ضمير الأمة، وتحول سيرته إلى طاقة أخلاقية تدفعها نحو المستقبل. وهكذا، كان التشيع مشهداً للعشق الصادق، لا لأنه جمع ملايين الأجساد فقط، بل لأنه كشف ملايين القلوب؛ قلوباً رأت في قائدها أباً، ورأت فيها أبناءً وأمانة. ومن هذه المحبة المتبادلة وُلد ذلك الوداع المهيّب، وستبقى ثمرته، في وجدان محبيه، أملاً في حياة أكثر كرامة، وفاءً لا يرد، وعهداً لا تنقضي أيامه.



دلالات مراسم التشييع في العراق الامام الشهيد جثمان وروح



د. محمد خليل مصلح

تحمل مراسم التشييع في العراق أبعاداً دينية وسياسية عميقة، تكشف عن مكانة الإمام الشهيد في وجدان العراقيين وعمق العلاقة بين العراق وإيران واستمرار المبادئ التي ارتبطت بمسيرته.



النجف الأشرف

من النجف إلى كربلاء

كربلاء المقدسة

رحلة روحانية تربط الإمام الشهيد
بأقدس المقدسات الشيعية
في العراق

..... ثم العودة إلى إيران

الارتباط الديني والروحي

النجف وكربلاء مركزان
دينيان وروحانيان لهما
مكانة استثنائية



يمور الجثمان فيهما
معنى البركة والقرب من
أولياء الله



صلة وثيقة بين الحوزتين
العلميتين في النجف وقم



رحلة ذات دلالات
دينية وروحية عميقة



تعزيز الروابط بين العراق وإيران



تحضر قيادات عراقية رسمية،
ومنها رئيس الوزراء



تعكس عمق الروابط بين
الشعبيين العراقي والإيراني



تعمقت عبر عقود من العلاقات
السياسية والدينية والاجتماعية



تعززت بدعم المرجعية والقوى العراقية
في مواجهة داعش وحلفاء محور المقاومة

إظهار الدعم الشعبي في مرحلة حرجية



تأتي المراسم في وقت تواجه فيه إيران
تحديات داخلية وخارجية كبيرة



تعكس دعماً سياسياً وشعبياً يمتد
خارج الحدود الإيرانية



تؤكد أن المبادئ التي قامت عليها الثورة
لا تنتهي برحيل قائدها



تعلن إيران رفضها الانكماش الاستراتيجي
أو الإنهزام أمام نظرية الفوضى الأمريكية الإسرائيلية



تؤكد بقاء الثورة حية في وجدان المسلمين
والتمسك بدعم فلسفة التحرر



إيران لن تتخلى عن دعم إقامة
الوطن الإسلامي الكبير

النجف وكربلاء جسراً مقدساً للنهاية

1

يبدأ المسار من النجف
حيث مرقد
الإمام علي (ع)



2

يمر بكربلاء
حيث مرقد
الإمام الحسين (ع)



3

قبل العودة
إلى إيران



الحنانة تتحول إلى رحلة روحانية تربط
الإمام الشهيد بأقدس المقدسات الشيعية
وتمنح الجثمان بعداً رمزياً يتجاوز الحدود

من وداع الجثمان إلى بقاء الروح



لا تمثل المراسم
مجرد وداع أخير



تعبّر عن اعتراف
بمركزية الإمام الشهيد
الروحية والسياسية



تؤكد استمرار مسيرته
وتأثيره بعد رحيله



الجثمان يغادر...
لكن الروح تبقى
حاضرة في وجدان
أنصاره ومحبيه



ستبقى روح الإمام
الشهيد تظلل المنطقة
بحكمته وشجاعته
ونبله وولائه



يده عالية روحانية
ترسل الأمل والحب
والوحدة إلى الأمة
والمضطهدين
والمظلومين



دلالات مراسم التشييع في العراق



البعد الديني
ارتباط عميق
بأئمة أهل البيت
ومقدساتهم



الرمز السياسي
تأكيد على عمق
العلاقة بين بغداد
وطهران



الامتداد الشعبي
حضور جماهيري هائل
يعبر عن ولاء ووعي
واستمرار النهج



رسالة للغرب
فشل الرهانات الأمريكية
على انقسام الشعب
الإيراني أو انهيار النظام



معادلة ردع جديدة
وجود شعب مستند
لقيادته بشكل درعاً
أمام الضغوط والحصار



تجديد العهد
الالتزام بالمبادئ ودعم
المقاومة ومواجهة
الظلم والاحتلال



رحل الجثمان.. وبقيت المبادئ حية في الجيل.. تشق الطريق وتضع المستقبل

Yr.	Deaths
1999	10
2000	10
2001	10
2002	10
2003	10
2004	10
2005	10
2006	10
2007	10
2008	10
2009	10
2010	10
2011	10
2012	10
2013	10
2014	10
2015	10
2016	10
2017	10
2018	10
2019	10
2020	10
2021	10
2022	10
2023	10
2024	10
2025	10
2026	10
2027	10
2028	10
2029	10
2030	10
2031	10
2032	10
2033	10
2034	10
2035	10
2036	10
2037	10
2038	10
2039	10
2040	10
2041	10
2042	10
2043	10
2044	10
2045	10
2046	10
2047	10
2048	10
2049	10
2050	10
2051	10
2052	10
2053	10
2054	10
2055	10
2056	10
2057	10
2058	10
2059	10
2060	10
2061	10
2062	10
2063	10
2064	10
2065	10
2066	10
2067	10
2068	10
2069	10
2070	10
2071	10
2072	10
2073	10
2074	10
2075	10
2076	10
2077	10
2078	10
2079	10
2080	10
2081	10
2082	10
2083	10
2084	10
2085	10
2086	10
2087	10
2088	10
2089	10
2090	10
2091	10
2092	10
2093	10
2094	10
2095	10
2096	10
2097	10
2098	10
2099	10



إعادة هندسة السلطة القضائية.. ماذا تعني قرارات القاضي فائق زيدان؟

قرارات استثنائية تعكس تحصين المسار القضائي واستعداداً لمرحلة حاسمة في معركة مكافحة الفساد وبناء دولة القانون



ناجي الغزي

نجاح مكافحة الفساد
لا يُقاس بعدد أوامر القبض،
بل بقدرة القضاء على
حسم الملفات بعدالة
واستقلال وسرعة



القضاء هو الحلقة الحاسمة ..
فالأحكام القضائية هي التي
تمنح الدولة هبتها
وتحوّل الإرادة السياسية
إلى واقع قانوني

قرارات القاضي فائق زيدان: إعادة تموضع استراتيجي



إعادة ترتيب رؤساء
محاكم الاستئناف

- بابل - صلاح الدين - الأنبار
- تكليف نواب الرؤساء من داخل المؤسسة لضمان الاستقرار وتجنب أي فراغ إداري



تكليف رئيس جديد
للادعاء العام

- القاضي عادل خضير عباس
- ربط الرقابة القضائية بالادعاء العام
- تعزيز الانضباط المؤسسي في مرحلة الحسم



انتداب 12 قاضياً
إلى محكمة التمييز الاتحادية

- معظمهم من رؤساء محاكم الاستئناف
- تعزيز المرجع الذي يرسم الاتجاه القضائي
- تثبيت السوابق القضائية وضمان سلامة الإجراءات

لماذا هذه القرارات الآن؟



تحصين المسار القضائي
من أي تهاون أو تسريب
أو تعطيل للقضايا



استعداد لمرحلة إحالة
الملفات الكبرى
إلى القضاء



ضمان سرعة ودقة
البت في القضايا
الحساسة والمعقدة



إغلاق الثغرات التي
قد يستفيد منها
المتورطون



تعزيز ثقة المواطنين
بالمؤسسة القضائية
وسيادة القانون

الفساد لا يُواجه فقط بالمداهمات.. بل بمؤسسة قوية



تشريعات فاعلة



رقابة مالية وإدارية دقيقة



تطوير الأنظمة الإلكترونية



قضاء مستقل وفعال



تعاون مجتمعي وثقافة نزاهة



كل خطوة لضمان العدالة
هي لبنة في بناء دولة المؤسسات

من ملفات محلية إلى ملاحقة الأموال الدولية



كشف
الفساد



تنفيذ أوامر
القبض



إحالة
الملفات للقضاء



محاكمة عادلة
وسريعة



تعاون دولي لاسترداد
الأموال المهربة

ملفات الفساد العابرة للحدود تحتاج إلى:

أحكام قابلة
للتنفيذ خارج العراق

توثيق الأدلة
بالمعايير الدولية

خبرة في
الإنابات القضائية

دروس من التجارب العالمية

الإصلاح يبدأ من القضاء



سنغافورة



هونغ كونغ



جورجيا

تعزيز استقلال القضاء | تطوير الإدعاء العام | رفع كفاءة المحاكم

دور المواطن في حماية المال العام



الإبلاغ عن
أي تجاوزات



رفض الرشوة
والمحابسة



الالتزام بالقانون
واحترام المؤسسات

مكافحة الفساد مسؤولية وطنية مشتركة

رسالة القرارات

ليست مجرد تدبير إداري..
بل إعادة هندسة للسلطة القضائية
لتكون أكثر استعداداً لمتطلبات
مرحلة مفصلية في تاريخ العراق



نزاهة القضاء.. أساس دولة العدالة والتنمية والاستقرار

إعادة هندسة السلطة القضائية.. ماذا تعني قرارات القاضي فائق زيدان؟

ناجي الغزي

المقدمة:

في الدول التي تخوض مواجهة جديدة مع الفساد، لا تبدأ المعركة من مكاتب التحقيق والأجهزة الرقابية وحدها، بل من داخل المؤسسة القضائية التي ستفصل في القضايا، وتمنح الإجراءات شرعيتها القانونية، وتحول الإرادة السياسية إلى أحكام نافذة. فنجاح أي حملة لمكافحة الفساد لا يقاس بعدد أوامر القبض، ولا بحجم الأموال المضبوطة، بل بقدرة القضاء على حسم الملفات بسرعة وعدالة واستقلال، وبمدى صلابته أمام الضغوط السياسية والمالية والإعلامية. ومن هذا المنطلق، تكتسب القرارات التي أصدرها رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي فائق زيدان، أهمية استثنائية. فقد شملت انتداب اثني عشر قاضياً إلى محكمة التمييز الاتحادية، وتكليف رئيس جديد للادعاء العام، وإعادة ترتيب رئاسات عدد من محاكم الاستئناف، ولا تبدو هذه الإجراءات، في توقيتها ونطاقها والمواقع التي طالتها، مجرد حركة إدارية روتينية، بل أقرب إلى إعادة تموضع لقيادة المؤسسة القضائية استعداداً لمرحلة قانونية وسياسية شديدة الحساسية.

السياق الوطني للتغييرات: تزداد دلالة هذه القرارات مع التزامها، بحسب ما يطرحه المقال، مع حملة حكومية علي الزبدي لمكافحة الفساد، المعروفة بـ«صولة الفجر»، والتي انتقلت من مرحلة جمع المعلومات وكشف الملفات إلى مرحلة إحالة قضايا كبرى إلى القضاء. وفي هذه المرحلة يصبح القضاء الحلقة الحاسمة؛ فالأجهزة الأمنية قد تنفذ أوامر القبض، والهيئات الرقابية قد تجمع الأدلة، لكن الكلمة النهائية تبقى للمحاكم. ومن هنا يبرز السؤال المركزي: هل تمثل هذه التغييرات تحميلاً للمسار القضائي لضمان نجاح معركة مكافحة الفساد، أم أنها تعكس رؤية أوسع لإعادة بناء المؤسسة القضائية ورفع جاهزيتها لمتطلبات مرحلة جديدة؟ إن الإجابة لا تكمن في نصوص الأوامر وحدها، بل في قراءة دلالاتها المؤسسية، وطبيعة المواقع التي شملتها، والسياسات التي صدرت فيه.

القضاء يسبق المعركة: تؤكد تجارب دولية عديدة أن أخطر ما يواجه حملات مكافحة الفساد ليس دائماً نقص الأدلة، بل ضعف المؤسسات التي تنظر فيها. فالفساد لا يكتفي بإخفاء الأموال أو تزوير العقود، بل يسعى إلى التأثير في مسار العدالة عبر إطالة الإجراءات، أو تسريب المعلومات، أو استغلال تضارب الصلاحيات، أو استخدام الثغرات الإدارية والقانونية. ومن هذا المنظور، يمكن فهم التغييرات الأخيرة باعتبارها محاولة لرفع جاهزية المؤسسة القضائية قبل الدخول في ملفات قد تكون من أعقد الملفات في تاريخ العراق الحديث. فالقضية لا تتعلق باستبدال أسماء بأسماء، وإنما بإعادة ترتيب مفاصل اتخاذ القرار القضائي، وتعزيز قدرة المحاكم والادعاء العام على التعامل مع قضايا مالية وسياسية شديدة التعقيد.

محكمة التمييز في قلب التحول: كان القرار الأكثر أهمية انتداب اثني عشر قاضياً إلى محكمة التمييز الاتحادية. فهذه المحكمة ليست مجرد درجة قضائية أعلى، بل هي المرجع الذي يوحد الاجتهادات، ويرسم الاتجاه العام للقضاء، ويفصل في الطعون المرتبطة بأخطر القضايا وأكثرها حساسية. واللافت أن معظم القضاة المنتدبين يشغلون مواقع قيادية في محاكم الاستئناف، وهو ما يوحي بأن الاختيار استند إلى الخبرة والكفاءة، لا إلى مجرد سد شواغر. وإذا كانت المرحلة المقبلة ستشهد إحالة ملفات فساد كبيرة، فإن محكمة التمييز ستكون أمام مسؤولية تثبيت سوابق قضائية واضحة، وضمان سلامة الإجراءات، ومنع تضارب الأحكام، بما يحفظ هيبة القضاء وثقة المجتمع به.

الادعاء العام ورأس الحربة القانونية: أما التغيير الثاني، فيتمثل في تكليف القاضي عادل خضير عباس برئاسة الادعاء العام بعد نقله من هيئة الإشراف القضائي. وفي الأنظمة القانونية الحديثة، يمثل الادعاء العام الضمير القانوني للدولة، فهو لا يلاحق الجرائم فحسب، بل يدافع عن المال العام، ويراقب حسن تطبيق القانون، ويطعن في الأحكام التي يرى أنها لا تحقق العدالة. وقد يعكس اختيار شخصية قادمة من

هيئة الإشراف القضائي توجهاً نحو ربط الرقابة القضائية بعمل الادعاء العام، وتعزيز الانضباط المؤسسي في مرحلة تتطلب سرعة في الحسم ودقة في الإجراءات. كما يمكن لهذا الانتقال أن يرفع مستوى التنسيق بين الرقابة الداخلية على أداء القضاة وبين متابعة الملفات ذات الصلة بالمال العام. تدوير القيادات ومنع الفراغ: شملت التغييرات أيضاً رئاسات محاكم استئناف بابل وصلاح الدين والأنبار، غير أن اللافت أن البدلاء جاؤوا من داخل المؤسسة نفسها، عبر تكليف نواب رؤساء المحاكم بمهام الرئاسة. وهذا يعكس فلسفة تقوم على الحفاظ على استقرار العمل، والاستفادة من الخبرات المتراكمة، وتجنب أي فراغ إداري في محاكم تنظر سنوياً في آلاف الدعاوى. ومن ثم، فإن إعادة ترتيب هذه المواقع تبدو أقرب إلى عملية ضبط داخلية هادئة، هدفها استمرار العمل من دون اهتزاز، مع تجديد القيادة وضمان انتقال سلس للمسؤوليات.

تحسين مسار «صولة الفجر»: فساد كبرى واستعادة الأموال المتهوبة: إذا صحت المعلومات المتداولة بأن هذه الإجراءات تستهدف منع التهاون أو تسريب المعلومات أو تعطيل مسار القضايا، فإننا نكون أمام مفهوم أكثر عمقاً لمكافحة الفساد، فالفساد لا يواجه بالمداهمات والاعتقالات وحدها، بل بتحصين المؤسسة التي تصدر الأحكام. وفي تجارب مثل سنغافورة وهونغ كونغ وجورجيا، سبقت إصلاحات القضاء والادعاء العام حملات واسعة ضد الفساد. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى ما يجري باعتباره محاولة لإغلاق الثغرات التي قد يستفيد منها المتهمون، سواء عبر التأخير أو تضارب الاختصاص أو ضعف التنسيق بين المؤسسات.

استرداد الأموال والبعد الدولي: يتزامن هذا المسار مع الحديث عن ملاحقة الأموال المهربة إلى الخارج، والتعاون الدولي في تعقبها واستردادها. والملفات العابرة للحدود لا تحتاج إلى قرارات أمنية فقط، بل إلى جهاز قضائي يمتلك خبرة في الإنابات القضائية، وتبادل الأدلة، والمساعدة القانونية المتبادلة، وإصدار أحكام قابلة للتنفيذ خارج العراق. وكلما انتقلت ملفات الفساد من الداخل إلى

المجال الدولي، ازدادت الحاجة إلى قضاء أكثر استعداداً للتعامل مع إجراءات معقدة تتعلق بتجميد الأصول، واسترداد الأموال، وملاحقة المتهمين خارج الحدود. ولذلك، تبدو إعادة ترتيب القيادة القضائية ضرورة مؤسسية تفرضها طبيعة المرحلة. بين الإدارة والاستراتيجية: قد يصف بعض المراقبين ما حدث بأنه تدوير مناصب، غير أن القراءة الأعمق تشير إلى أنه أقرب إلى إعادة تمركز للسلطة القضائية. فالقيادات التي جرى تحريكها تقع في قلب منظومة العدالة: محكمة التمييز، والادعاء العام، ومحاكم الاستئناف. وعندما تحرك هذه المفاصل في وقت واحد، فإن الرسالة تتجاوز الإدارة اليومية إلى بناء منظومة أكثر جاهزية وانضباطاً. ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل تغيير إداري يحمل دلالة سياسية مباشرة، لكن تزامن القرارات واتساع نطاقها يمنحها بعداً استراتيجياً، ولا سيما في ظل تصاعد الحديث عن ملفات

فساد كبرى واستعادة الأموال المتهوبة: الخاتمة: تبدو قرارات القاضي فائق زيدان، وفق هذا التحليل، جزءاً من رؤية أوسع لإعادة هندسة السلطة القضائية وتعزيز جاهزيتها. فمعركة مكافحة الفساد لا تنجح إذا بقي القضاء مثقلاً بالبطء أو معرضاً للضغط والتسريب، كما لا تتحول الأدلة إلى عدالة ما لم تجد مؤسسات قوية تحميها وتفصل فيها بحزم. ومن ثم، فإن نجاح المرحلة المقبلة سيتوقف على استقلال القضاء، وتكامل عمله مع الأجهزة الرقابية والأمنية، وسرعة حسم القضايا، وضمان حقوق المتهمين، ومنع الانتقائية، واسترداد الأموال المتهوبة. عندها فقط يمكن أن تتحول التغييرات من حركة إدارية إلى خطوة حقيقية في بناء دولة القانون، وأن تصبح إعادة هندسة المؤسسة القضائية مدخلاً لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.



مركز دراسات الشهيد الخامس



هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:



اللجنة
السياسية
الأمنية



اللجنة
الثقافية
الاجتماعية



اللجنة
الاقتصادية



لجنة
الأدب
والفن

شَكَرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيّمة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.





مركز دراسات الشهيد الخامس

دراسات فكرية.. رؤى استراتيجية.. وعي يصنع المستقبل

